الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../2018

رقم التسجيل: 1335082889

مظاهر القمع الاقتصادي الفرنسي في الجزائر

(1870-1916)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في : التاريخ

شعبة: التاريخ تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالب :

زهرة صالحي

تاريخ المناقشة :2018/06/20

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الاساتذة:

د/ يعيش محمد	جامعة المسيلة	رئيسا
د/ لميش صالح	جامعة المسيلة	مشرفا
د/ عاشور قويدر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان:

الحمد للّه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، فالله ملك الحمد وحدك دون غيرك والشكر لك قبل غيرك، أحمدك وأشكرك على كل ما أنعمت به عليا.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فأتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والعرفان للذي كان مرشدي وموجهي ومرشدي إلى الأستاذ المشرف والفاضل "صالح لميش" الذي تكرم بقبوله الإشراف على دراستنا .

أيضا الشكر موصول إلى قسم التاريخ ، وكل أساتذته

والى كل طاقم مكتبة بيروت والى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل، بنصيحة أو كلام .

كما لا أنسى طلبة الدفعة، راجين من المولى أن يسدد خطاهم في حياتهم....

الاهداء :

إلى من وجدت الجنة تحت أقدامها ولا تحلو الحياة بدونها إلى نبع الحنان إلى المرأة التي أنجبتني إلى الحياة " أمي الغالية "

إلى السيد الذي تعب لأجلي وسهر على تربيتي أحسن تربية و اهتم بكل تفاصيلي الصغيرة و الكبيرة مأكلي ملبسي مشربي...

الى من علمني العطاء بدون انتظار وأحمل اسمه بكل افتخار إلى الحائط الذي أستند عليه في الحياة أبي الغالي...

إلى من يتقاسمون معي الحياة بحلاوتها و مرارتها، الى من اظهروا لي ما هو أجمل لي من الحياة إخوتي و أخواتي: أسماء ، عادل، عياش، مروة، نجية .....

إلى رفقائي و أصدقائي الذين لا يمر يوم ولا أجدهم بجانبي إلى من وقفوا معي في كل الصعاب إلى أحبتي وصديقاتي الذين شاركوني تفاصيل إنجازي لهذا العمل و تقاسموا معي كل شيء حتى التوتر و التعب وكانوا متنفسا لغضبي فشكرا و آسفة إبتسام، لطيفة، دلال، لبنى، زهرة، سامية، هدى، إيمان، رفيدة، لبنى، جهيدة، سهام، كريمة، حليمة

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بحرف أو كلمة أو بإرشاد أو نصيحة وخاصة الأخ والصديق: سيف الدين بكوش .

الى كل عائلتي القريبة والبعيدة

إلى أستاذي الفاضل و الكريم الذي كان لي موجها و مرشدا له كل الفضل و جزيل الشكر و الثناء إلى الدكتور القدير لميش صالح أطال الله في عمره و وفقه في حياته

مقدمة

مقدمة:

إن سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية تحت ضربات بيسمارك 1870م، وسقوط باريس اثرى ثورة العمال في السنة الموالية، والتطورات التي حصلت داخل النظام الرأسمالي وكل هذه العوامل سمحت للاحتكارات بالسيطرة على السلطة في فرنسا، في شكل الجمهورية الثالثة التي ارتكزت على السعي من أجل السيطرة على أكبر قدر من المناطق في العالم وتكوين إمبراطورية استعمارية وكانت الجزائر تمثل للجمهورية الثالثة أهم المستعمرات الفرنسية، من حيث المساحة القرب منها، لهذا سعت فرنسا إلى السيطرة على الجزائر والاحتفاظ "بالجزائر الفرنسية" داخل الإمبراطورية الفرنسية بكل السبل والوسائل فبعد أن جربت كل المشاريع الاستيطانية وباءت بالفشل، لم تيأس وواصلت سياستها القمعية على أساس من المصادرات للأراضي الزراعية وانتزاعها من أصحابها الشرعيين، تحت اسم القوانين والالتفاف حول القطاعات الاقتصادية للجزائر للاحتفاظ بثروتها مع القيام بالعمليات القمعية والوحشية اليومية في الأرياف والمدن ضد الشعب الجزائري.

كانت سياسة الجمهورية الثالثة تقوم على تغيرات جذرية في الاقتصاد الجزائري بهدف إشباع رغبات المعمرين، و تسهيل عملية الاستيطان لهم من خلال جعل الجزائريين في قفص المخالفات والجنايات والغرامات والضرائب وسرقة خيرات الجزائر قانونيا ونهبها.

أسباب الدراسة:

إن هدفي من اختياري هذا الموضوع يكمن في الميولات الشخصية إلى تاريخ الجزائر المعاصر والرغبة في إظفاء الجديد على الدراسات السابقة للوضع الاقتصادي الذي مر به الجزائريون فترة 1870م-1916م خاصة وأن المشرف دكتور متخصص في تاريخ الجزائر.

أهمية الدراسة:

اتجهت جل الدراسات التي تطرقت الى هذا الموضوع للجانب السياسي والعسكري دون الاهتمام بالجانب الاقتصادي والسياسة القمعية الفرنسية بحق الاقتصاد الجزائري، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع وتحليله من أجل :

إبراز ما تزخر الجزائر به من خيرات مع توضيح مظاهر القمع الاقتصادي والسياسة التي اعتمدها المستعمر الفرنسي لاستغلال هذه الخيرات لصالح اقتصاده وجعل الجزائر عربة تجرها قاطرة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي.

إن هذا الموضوع ذو أهمية بالغة فهو يبرز جوانب عدة للسياسة الاقتصادية القمعية الفرنسية المتبعة لاستنزاف خيرات الجزائر تحت غطاء التطوير والعصرنة والنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحسين مستوى السكان.

الاشكالية:

كانت الجزائر وعبر فترات زمنية من تاريخها هي مطمورة الإقتصاد الأوربي خاصة حقبة الاستعمار الفرنسي، كيف كانت سياسة فرنسا القمعية في هذا المجال؟

ومن خلال هذه الاشكالية تتفرع الاسئلة الآتية :

- ما هي مظاهر القمع الاقتصادي الفرنسي في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة؟
- فيما تمثلت الأساليب والسياسة التي اتبعتها لاستنزاف الجزائر ؟
- كيف سيطرت على القطاعات الاقتصادية الثلاثة ؟

خطة الموضوع:

وللإجابة على هذه التساؤلات حاولت هيكلة موضوعي وتقسيمه إلى فصلين فضلا، عن مقدمة ومدخل وخاتمة وبعض الملاحق لإثراء هذا العمل، ففي المدخل حاولت تسليط الضوء على الوضع الاقتصادي بعد الاحتلال قبيل 1870م في ظل النظام الاستعماري والاقتصاد التقليدي مبرزة وضع السكان آنذاك والأرض وكيف كانت تسير فرنسا المستعمرة الجزائرية اقتصاديا وكيف كانت فرنسا تبحث عن آليات للاستيلاء على خيرات البلاد وقمع سكانها.

أما الفصل الأول فكان بعنوان مظاهر التسلط الاستعماري الاقتصادي 1870-1916م حيث تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول القوانين الاستعمارية الجائرة ركزت فيه على جانبين الأول قوانين مصادرة الأراضي والثاني القوانين الغابية أما المبحث الثاني فقد تناول الضرائب بكل أنواعها أضف إلى ذلك الضرائب العربية والمبحث الثالث، احتوى على طرق مصادرة الأراضي سواء كان ذلك بالبيع بالمزاد العلني أو عن طريق منح الأراضي للألزاس واللورين كامتياز استعماري استيطاني.

وقد خصصت الفصل الثاني للتكلم عن كيفية تحويل الاستعمار الفرنسي الاقتصاد في الجزائر من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد نقدي وإبراز محاولة فرنسا دمج الجزائر اقتصاديا يندرج تحت ثلاث مباحث أول مبحث تناول السيطرة على الزراعة باعتبارها رئة الاقتصاد الجزائري سواء بالتحكم في الثروة النباتية أو التحكم في الثروة الحيوانية أما المبحث الثاني ركزت جهودي على دراسة سيطرت المستعمر على الصناعة بنوعيه التقليدية والصناعة الإستخراجية وتصدير المعادن لأختم عملي بمبحث ثالث وأخير تناولت فيه السيطرة على التجارة أظهرت من خلاله كيفية تحكم فرنسا في التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

لأخلص في نهاية عملي هذا إلى خاتمة لهذا الموضوع المهم والتي احتوت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي للقمع الاقتصادي الفرنسي 1870-1916م أما فيما يخص فترة الدراسة فهي النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20م لأن هذا البحث هو دراسة تاريخية لمظاهر القمع الاقتصادي الفرنسي في الجزائر 1870-1916م مع التركيز على السياسة التي أعتمدها المستعمر في تغيير للبنى التحتية والملكية العقارية والسيطرة على القطاعات الاقتصادية الثلاثة (زراعة، تجارة، صناعة) محاولة الكشف عن الوضع المزري الذي وصل إليه الشعب الجزائري في عهد الجمهورية الثالثة وبالتالي هي دراسة تهتم بالجاني الاقتصادي في سياسة فرنسا القمعية.

المنهج:

لتكون دراستي أكثر أكاديمية اتبعت مجموعة المناهج أولا المنهج التاريخي الوصفي لاستعراض الحقائق ووصف الأحداث لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك. المنهج الإحصائي لأني قدمت مجموعة من الإحصائيات أرقام جداول نسبة مئوية لدعم الدراسة والشرح أكثر مع تقديم بعض التحليلات والاستنتاجات وهنا أدخلت المنهج التحليلي لكن نسبة قليلة.

الدراسات السابقة:

وبعد رسم الخطة وهيكلة معالمه بدأت بجمع المادة العلمية المتعلقة بدراستي ومن بين هذه الكتب : كتاب الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م-1916م لهواري عدي وسياسة التسلط الاستعماري الفرنسي في الجزائر والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م ليحي بوعزيز، وقد ساعدني كثيرا كتاب أبعاد التشريعات العقارية بالجزائر في ضوء قانون 1887/04/28 و1897/02/16م لعدة بن داهة، وكتابي شارل روبير أجيرون الجزء الأول والثاني

المسلمون الجزائريون وفرنسا وتاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حزب التحرير 1954م وكتاب الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900-1954م) لقداش محفوظ والجيلالي صاري والجزائر منطلقا وآفاق لناصر الدين سعيدوني وصالح عباد بكتابه المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1900/1870م، اضافة الى كتاب أحمد توفيق المدني تحت عنوان هذه هي الجزائر وكتابه الآخر كتاب الجزائر ونصوص ووثائق في تاريخ الجزائر لعبد الحميد زوزو ومصطفى الأشراف الجزائر الأمة، وقد ساعدتني مجموعة من الكتب في المدخل أهمها: تاريخ الثورة الجزائرية لكاتبه صالح بلحاج والتعليم القومي الشخصية الجزائرية لتركي رابح والبحث في تاريخ الجزائر الحديث لإدريس خضير أضف إلى ذلك سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر لزبير سيف الإسلام ومقاربات في تاريخ لإبراهيم مياسي، وقد استفدت كثيراً من كتاب الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين لرحيم محياوي، والمختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقين إلى خروج الفرنسيين لصالح فركوس والمجتمع أضف إلى ذلك مراجع باللغة الفرنسية

Charel rebet ageron ،-Histoir de la Algerie contenporaine (1875-1954).

- G.G.A Conseil superieur de gouver –menent .Session de wovenberdecebre.

ومجموعة من المذكرات أهمها :

-الضرائب في الجزائر (1792-1865) لتوفيق دحماني .

-رواحنة عبد الحكيم، والسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م-1930م.

الصعوبات:

من الصعوبات التي واجهت دراستي هذه : ضيق الوقت نظرا لأهمية الموضوع وصعوبة التحكم في المادة العلمية وضبطها ونقص المراجع والدراسات باللغة العربية التي تعني السياسة الفرنسية في المجال الاقتصادي بنوع من التفصيل.

وفي ختام المقدمة أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور صالح لميش على نصائحه وتوجيهاته.

مدخل

مدخل : أوضاع الجزائر الاقتصادية قبل 1870م

عمر الاستعمار الفرنسي بالجزائر 132 عاما. كان هذا الاستعمار شاملا و عميق احدث انقلابات عظيمة ،للبنى الجزائرية الاجتماعية و الثقافية و اللغوية و الروحية و بصفة خاصة الاقتصادية[1] ،فمنذ أن وطأت أقدام المستعمر الفرنسي الجزائر رسم مخططه من أجل محاربة الشخصية الجزائرية في الأمور الآتية :

1- مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة من الجزائريين على نطاق واسع بقصد إفقارهم ثم منحها للأوربيين الذين تمكنوا بواسطة ذلك منذ السيطرة المطلقة على الجزائريين سياسيا اقتصاديا ،و اجتماعيا و قد نتج عن هذا العمل لا إنساني انهيار الكيان الاقتصادي ،والاجتماعي للجزائريين و تفكيك الروابط الأسرية و القبائلية التي تنظم المجتمع الجزائري لأن الأرض كانت تستغل استغلالا جماعيا منذ قبل أفراد القبيلة ،و أصبح السكان يعانون الفقر و البؤس و يهاجرون بشكل كبير إلى المدن أو إلى فرنسا طلبا للعمل من أجل لقمة العيش[2].

2- زراعة الأراضي الساحلية المصادرة من الجزائريين بالكروم يقصد إنتاج الخمور لتصديرها للأسواق الخارجية الأوربية ،و كان هذا على حساب الحبوب التي يحتاج إليها الجزائريون لغذائهم حتى أصبحت الجزائر تستورد الحبوب مع أنها قبل الاحتلال كانت من البلدان المصدرة للحبوب[3].

1 صالح بلحاج ،تاريخ الثورة الجزائرية ،دار الكتاب الحديث ،الجزائر ،2008 ،ص24.

2 تركي رابح ،التعليم القومي والشخصية الجزائرية ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،ط2 ،الجزائر ،1981 ،ص101.

3 نفسه ،ص102.

أمـا الهـدف الثالـث الـذي رأت فرنسـا أنـه يمكنهـا مـن التغلغـل أكثـر فـي الجزائـر و الحصول على أكبر قدر من الممتلكات فقد تمثل في :

3- الاستيلاء علـى الملكيـة العقاريـة الجزائريـة فـي المـدن بطـرق مختلفـة مـن بينهـا المصـادرة و الهـدم ،حتـى أصـبح سـكان المـدن يكونـون طبقـة عاملـة بـثمن زهيـد لـدى الأوربيين ،و لـم تقف فرنسـا عنـد هـذا الحـد بـل سـيطرت علـى التجـارة داخليـا و خارجيـا وفتحت الأبواب في وجه مختلف السلع الفرنسية ،حتى أصبحت الجزائر سوقا لتصريف السلع الفرنسية و مورد رئيسي للمواد الخام ، محاربة بذلك تصنيع الجزائر حتى تمنعها من البروز في الميدان الدولي و البقاء تابعة لها[1] ،فقد كان الاستعمار الفرنسي قائما على القمع و القهر و الاضطهاد فإنه لم يتردد في اتخاذ الإجراءات التعسفية ضد الوطنيين بسبب أو بدون سبب و حتى لأتفه الأسباب أو لمجرد شك ،يسلط عليهم العقاب الشديد لأنهم في نظره مجرد خدم على شكل عبيد لا تنفع معهم إلا العصا و السوط و لا يستحقون الشفقة لأن من طبيعة الاستعمار هو القمع و الاضطهاد و الإرهاب[2] ،و قد شهدت الجزائر مجازر قمع وحشي و حرق الأراضي و العباد ز بلغت قمة العنف و الشدة والهول الذي يشيب له الودان خاصة أعوام 1845م[3].

فرنسا تعلم جيدا أن الأراضي هي روح الشعب الجزائري و هي مصدر قوته و على الرغم من الاتفاقية المبرمة يوم 5 جويلية 1830 و التي تنص على أنه "لن يتم المساس بحرية السكان من أي طبقة كانوا ،ولا بدينهم و ممتلكاتهم و تجارتهم و صناعتهم" ،على الرغم من ذلك فإن السلطات الفرنسية ضربت عرض الحائط الالتزام الذي كان على شرفها ،حيث أصدرت يوم 21 سبتمبر 1830 قرار يبرر عمليات احتجاز الأراضي

1 تركي رابح ،التعليم القوي والشخصية الجزائرية ،المرجع السابق ،ص102.

2 إدريس خضير ،البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962 ،ج2 ،دار العرب ،وهران ،2006 ،ص31.

3 زبير سيف الاسلام ،سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر ،المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الجزائر ،1988 ،ص32.

،سواء تعلق الأمر بأملاك الحبوس تابعة لمؤسسات خيرية ،أو بأملاك البايلك أو بأملاك الخواص ، وذلك لغرض واحد يتمثل في إنشاء أراضي تسمح بتنصيب الإقطاعيين الأوائل[1] ،بمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر حتى صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي و ادعي لنفسه حقوق ليست على أرض الجزائر ،و كان ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم ،و أعلنت فرنسا تكوين ما يعرف بقطاع ملاك الدولة تحت اسم الدومين ،و حاولت ضم الأوقاف الدينية إليها ،لكن الشريعة الإسلامية تحرم ذلك لهذا لم يكن في الوسع تمليكها للمستوطنين ،و سعت فرنسا إلى مخرج لهذا العائق في 1833م ،محاولة التحايل و قد نجحت في ذلك و أجرت الأوقاف بعقود طويلة الآجال مداها إلى تسعة و تسعين عاما[2].

وامتدت عمليات انتزاع الأرضي بصفة فورية ،لتمس عدة قبائل لاسيما في المناطق الحضرية ،حيث كانت الأراضي محل اهتمام كبير ،و تقوم بإرسال المعارضين إلى سياستها ز تتعفن المجتمع الفرنسي إلى الجزائر[3] ،ادعت فرنسا أسطورة الأراضي الشاغرة(les terrs vacantes) التي أرسلت العناية الإلهية فرنسا لاستصلاحها واستزراعها و لجأت فرنسا إلى طرائق عدة للحصول عليها كالإيجار و البيع الصوري (الشكلي) ،و هكذا أدى تطبيق المراسيم العديدة منها مرسوم 1844م إلى جعل الوثائق العربية وثائق رسمية و غيرها من القرارات الخطيرة ،و قد تأكدت بقرار آخر صدر 1846م ثم النصوص القانونية منها ،القرار المشيخي الشهير سنة 1863م و المعروف بسم •"سيناتوس-كوتسلت" (consult senatus) و كذلك النصوص القانونية التي

1 محمود باشا محمد ،الاستيلاء على ايالة الجزائر وذريعة المروحة ،تر:عزيز نعمان ،دار الأمل ،تيزي وزو ،الجزائر ،2005 ،ص100.

2 إبراهيم سياسي ،مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ،دار هومة ،الجزائر ،2007 ،ص122.

3 محمود باشا محمد ، الاستيلاء على ايالة الجزائر وذريعة المروحة ،تر:عزيز نعمان ،المرجع السابق ،ص 100.

أصدرتها محكمة الجزائر في 20 ماي 1868 إلى فقدان الأهالي لأراضيهم[1] ،و ما زاد الجزائريين سوءا هو تهجير الأوربيين فقد وصلت سنة 1851م عدد المستوطنات إلى 136 مستوطنة و بلغ عدد المهاجرين الأوربيين في الجزائر 131 ألف نسمة ،33 ألف منهم فقط من يشتغلون بالفلاحة ،و هذا يعتبر عدد ضئيلا جدا لفرنسا لمشروعها لإقامة فلاحة ناضجة و متطورة في الجزائر ،تكون دعم للاقتصاد الفرنسي و لإنجاح الاستيطان الريفي أصدرت عدت قوانين منها 16 افريل 1851م ،و من جهة أخرى كانت تشجع المستوطنين سعيا منها إلى جعل البلاد في خدمة الاقتصاد الفرنسي عن طريق البناءات التحتية الضرورية ،و تأسيس المؤسسات المالية[2].

إذن استخدم الفرنسيون قناع لمصدر القوانين التي تزعموا أنها تحمي الجزائريين و تنظم أمورهم ،لكن الواقع عكس ذلك فهذه القوانين كانت مجرد أغطية تخفي نهب الاستعمار الفرنسي لخيرات الجزائر و تدمير بنيتها و ربط الاقتصاد الفرنسي بالاقتصاد الجزائري لجعل الجزائر مصدر للمواد الخام و سوق لتصريف منتجاتها.

ومن هنا استخلص أن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في العهد الاستعماري قبل 1870 كانت مزرية جدا ،فقد حدثت عدة مجاعات و قحوط حادة تركت أثارها السيئة إلى السكان الجزائريين ،و من أهم هذه الآثار التي خلفها آنذاك :

نشر الأوبئة ،ضياع الثروات المدخرة ،بيع العقارات و الأراضي تحت الضغوط المختلفة "الديون التي تراكمت بسبب الضرائب العقارية غير مدفوعة"و توالي الأزمات الاقتصادية على البلاد كالجراد الذي اكتسح الزراعة ،و أزمة المجاعة من 1845م على غاية 1850م ،و زاد الوضع سوءا بعد الانقلاب الفلاحي الذي حدث عام 1853م في القطر

1 إبراهيم سياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ،المرجع السابق ،ص 124.

2 رحيم محياوي ،الاستيطان والتوطيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين ،منشورات جامعة باجي مختار عنابه ،2006 ،ص 28-29.

الجزائري بمقتضى " السيناتوس كونسلت " الذي حطم القبائل في ممتلكاتها ،و ضربت مجاعة أخرى زادت الوضع سوءا ما بين سنتي 1866م إلى غاية 1870م[1] ،لم تكتفي فهنا بكل هذا بل واصلت سياستها القمعية و نهب خيرات الجزائر في ظل الجمهورية الثالثة تحت نظام الحكم المدني هذه الجمهورية التي جاءت بمجموعة من القوانين الجائرة التي زادت من حدة سوء وضع سكان الجزائر وهو ما سوف ندرسه لاحقا.

1 صالح فركوس ،المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسي (4 ق،م – 1962م) ،دار العلوم ،عنابه ،ص ص 210-211.

الفصل الأول :

مظاهر التسلط الاستعماري الاقتصادي الفرنسي في الجزائر

(1870-1916)

المبحث الأول: القوانين الجائرة

- المطلب الأول: قوانين مصادرة الاراضي
- المطلب الثاني: القوانين الغابية

المبحث الثاني: الضرائب

- المطلب الأول: الضريبة العربية
- المطلب الثاني: الضرائب الأخرى

المبحث الثالث: مصادرة الأراضي

- المطلب الأول: البيع بالمزاد العلني والتراضي
- المطلب الثاني: منح الأراضي للأزاس واللورين

المبحث الأول : القوانين الاقتصادية الجائرة

المطلب الأول: قوانين مصادرة الأراضي

يعتبر الجانب الاقتصادي شريان المجتمعات، لذلك حاول الفرنسيون أحكام القبضة على ممتلكات الشعب الجزائري ولاسيما الأرض لأنها تعتبر منبع الخيرات الاقتصادية منهم هذه القوانين :

قوانين 21 جويلية و4 سبتمبر 1871م التي تسمح بتأجير الأراضي للمعمرين ما مقداره 100 أف هكتار دون دفع الضرائب [1]، إضافة إلى مراسيم 30 سبتمبر 1878م التي تهدف إلى إقامة أكبر عدد ممكن من الملكيات الصغيرة مع ضرورة إنشاء قرى على مساحة تقدر ب 40 هكتار[2]، ولا ننسى أن بعد هذه المراسيم جاء قانون ورني [3]، بتاريخ 29 جويلية 1873م حيث تم بموجبه إخضاع جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي وتضمين هذا الأخير قرار مجلس النيابة لعام 1863م ثلاث عمليات متماثلة في تحديث الأراضي القبائل، توزيع الأراضي المحدودة إلى دواوير (جمع دوار) وإلى ملكيات فردية وذلك داخل كل دوار وفي الحقيقة كان الهدف من هذا القانون هو تكوين الملكية الفردية وذلك بتفتيت القبائل وتحديد الأراضي، ومن أحداث القطيعة النهائية بين التوازن

1- Chales robert ageron hustoir de lalgerie contenporaine 3 (1871-1954) ,pue , paris1979, pp82-83

2- ينتسب هذا القانون إلى الدكتور ورني أحد منظري حركة الإستطان للجزائر الذي أكد على أنه لا يمكن قبول مجتمع متخلف وهمجي في مجتمع أوربي متحضر انظر بالتفصيل.

AGIRON CH-R) les algeriens musulmans et la France tone I paris pue . p41-42

3- وارني اوغست ايبرت (aggust hubert warnier) طبيب، سياسي، سانسموني، فرنسي، نائب عن الجزائر 1871م / 1875م تخرج من المستشفى العسكري المدينة ليل 1832م، أرسل إلى وهران لمعالجة مرض الكوليرا سنة 1848م، اهتم بالطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال، أحد أعضاء اللجنة المكلفة بمصادرة الأراضي الفلاحية، ورئيس للجنة تعويض المستوطنين المتضررين من انتفاضة 1871م ساهم بالفاعلية في وضع نظام الملكية العقارية في الجزائر أنظر: eauconanosseM.liveredor de lalgerie t.l.biographies challaniel et cie edition paris.1889.p371.

الاجتماعي والملكية الفردية أما قانون 1873م، يحتفظ من تلك العمليات أو القطيعة التي بدأها قانون 1863م، سوى بالعملية الأخيرة والمتمثلة في تشكيل الملكية الفردية ورفض العمليات السابقات لأنها تتطلب وقتا طويلا غير أن هذا القانون لم يوفر الكثير من الأراضي للمعمرين ولم يكن فعالا[1]، وفي تاريخ 22 أفريل 1887م صدر قانون آخر عرف بصواب : قرار مجلس الأعيان الثاني : حيث نظم هذا القانون قرار 1863م على القبائل التي لم تطبق عليها قبل 1870م، واستأنفت بموجب عملية تحديد أراضي القبائل وتوزيع القبائل على دواوير، وهما عمليتان ضروريتان لتطبق قانون وارني وبفضل هذا القانون تم بيع الأراضي المشاعة في المزاد العالمي يطلب من كتاب العدل ووكلاء الأعمال، إذ يحصل على تلك الأراضي بمبالغ زهيدة جدا تمثل رخص الأسعار[2]، وأمام هذه الإجراءات والأساليب الدنيئة للسلطة الفرنسية رفض البرلمان عام 1890م إلى وضع حد لقانون وارني السابق، لكن المستفيد من هذه الإجراءات كلها هم المستوطنون الذين يملكون حوالي 450823 هكتار ما بين سنة 1880م-1908م[3].

مرسوم 16 فيفري 1897م : لما وجدت السلطات الفرنسية صعوبة في تحقيق قانون 1887م وذلك يرجع للتقنية المتبعة والتي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري في خطوة منها لإدخال إصلاحات على قانون 1873م و1887م لجأت لسن قانون جديد [4]، في 16 فيفري 1897م الذي جرب إعداده إلى حد ما لحماية ملكية الأهالي، لكن تم تفسيره على نسق آخر وهو " أنه ينفس القدر من

1- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م-1960م : تر: عبد الله جوزيف، ط1 دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983م، ص 46.

2- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2007م، ص 33.

3- مرجع نفسه، ص 33.

4- داهة عدة بن: " أبعاد التشريعات العقارية بالجزائر وفي ضوء قانون 28/ 04 /1887م و1897/02/16 م"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر أيام الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد في 20-21 نوفمبر 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 229.

الضرر بالنسبة للمسلمين الذي سببه لهم قانون 1873م " وهذا باعتراف من مدير الشؤون الأهلية بأنه كان يقوم من خلال التطاول على أراضي العرش وذلك بتعجيل عملية تجريد القبائل من أراضيها[1]، وقد ظهر قانون 1897م للنور بعد أن استند على مشروع انجازه من قبل لجنة كولان (colin) وتبني أعضاء الغرفة المشروع الذي تحول إلى قانون كما أسلفنا الذكر 1897/02/16م[2].

إن هذه القوانين قد منحت الوسيلة القانونية للأوربيين بشراء الأراضي التي تملكها القبائل بشكل جماعي، فهذه الأراضي مجزأة بين صغار فلاحين، ستجد طريقها إلى البيع سهلا خلافا لما كانت عليه تحت نظام الملكية الجماعية التي كان فيه الطريق مسدودا أمام كل من البائع والمبتاع، وما إن حلت 1916م حتى خسر الجزائريون 7مليون ونصف هكتار بسبب قانون وارني وما لحقته من قوانين[3].

المطلب الثاني: القوانين الغابية

لم يقتصر عمل السلطات الفرنسية عن هذا الحد بل أصدرت قوانين أخرى لكن هذه المدة على صعيد الغابات، نذكر منها قانون 17 جويلية 1874م الذي صوتت عنه الجمهورية الثالثة بعد قيامها، وقد مس هذا القانون بطريقة مباشرة الاقتصاد المعاشي الضعيف لسكان المناطق الجبلية، وقد أكدت الحكومة الفرنسية أن هذا القانون هو تعبير وتأكيد لقانون الاندجينا، إلى جانب هذا قامت بمنع الرعي مدة ستة سنوات متوالية في

1- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر : من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، ت (جمال فاطمي وآخرون، مج 2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 229.

2- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية في ضوء قانون 28 /1887/4م و1897/02/16م، مرجع سابق، ص 229.

3- رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م-1916م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تاريخ حديث ومعاصر جامعة باتنة، 2013م/2014م،ص64.

المناطق المحرمة[1]، وفي 6 سبتمبر 1885م صدر قانون آخر ليشدد أكثر على حياة السكان فمثلا كان اقتلاع الأشجار اليابسة ممنوعا على أساس أنها أشجار أتلفها الرعي خاصة إزالة الأراضي المحاطة بالغابات والضغط عليهم لمصادرة الأرض[2]، وإلى جانب هذا صدر قانون آخر عام 1897م، الذي اقترح تطبيق العمليات السابقة التي جاء بها قانون 1887م وذلك فقط مع من يرغبون بيع حقوقهم في أرض العرش أو أرض الملك .وبالتالي صار بوسع كل مواطن أصلي مالك للأرض ملك أو يتمتع بحقوق له في أرض العرش أنه يطلب تطبيق عمليات قرار مجلس الأعيان من أجل البيع، أما ببيعها لأوربي أو لمواطن مثله من أجل تكريس حق الملكية لحصة تثبت له في نهاية العمليات[3].

كما صدر قانون غابي أخر سنة 1903م وجاء ليؤكد على عامة القوانين السابقة مع تغيير بعض القبائل لأن العقوبات الرئيسية لم تتغير بإنشاء تخفيض نسبي في التعريفات والعقوبات، وقد طبق هذا القانون على الغابات الخاصة ونص على أنه قطع الأشجار يحتاج إلى ترخيص مسبق من السلطة الفرنسية[4]، وما يمكن أن نستخلصه مما سبق أن كل هذه القوانين الجائرة التي أصدرتها وطبقتها على الجزائريين هي قوانين جائرة هدفها ارهاق الشعب الجزائري وإفقاره اقتصاديا وبعث روح اليأس فيه إلى جانب هذا نلاحظ أن كل هذه القوانين تخدم المستوطنين وترعى مصالحهم ومن جهة أخرى تدفع بالجزائريين إلى التخلي عن أحوالهم الشخصية أولا وإجبارهم على إتباعها والسير على خطاها وبالتالي تحقيق الدمج الاقتصادي وترخيص فكرة الجزائر فرنسية.

1- قداش محفوظ والجلالي صاري : الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900م-1954م) الطريقة الإصلاحية والطريقة الثورية، ت عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987م، ص ص 146-147.

2-المرجع نفسه، ص 149.

3 -الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م-1960م، المرجع السابق ص 66 .

4- قداش محفوظ والجلالي صاري، الجزائر في التاريخ(المقاومة السياسية 1900م-1954م)الطريقة الاصلاحية والطريقة الثورية، مرجع سابق، ص 48 .

المبحث الثاني: الضرائب

المطلب الأول: الضريبة العربية

لقد فرضت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ضرائب متنوعة على الأهالي، لكنها حافظت على النظام الضريبي المتبع في العهد العثماني وفي فترة 1830م إلى 1870م، وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ألزمت هذه الأخيرة الأهالي على دفع ضرائب جديدة، والموازاة مع الزيادة في قيمة الضرائب المفروضة على الأهالي، فإن الإدارة الفرنسية قد طبقت سياسة التمييز والتفرقة بين المواطنين الأوربيين والأهالي[1]. لقد ألزمت هؤلاء الجزائريون المستضعفون على دفع الضرائب •المباشرة وكل الرسوم والضرائب الأخرى •غير مباشرة، إلى جانب الضرائب العربية، فقد دفع الأهالي عام 1870م مقداره 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22 مليون فرنك كضرائب أخرى[2].

المطلب الثاني: الضرائب الأخرى

العشور: وتفرض على الأراضي الزراعية وتحدد على حسب الجابدات والزيجات ومساحة كل جابدة تقدر بحوالي 12 هكتار وتفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20 فرنك.

---

1 –نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، الطبعة 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 34 .

• **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص المدنيين والمعوزين، وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة، وضرائب الدخل العام وضريبة على العقارات، وحقوق الجمارك، انظر بشير بلاح، العربي منور، نبيل دواودة : تاريخ الجزائر المعاصر 1830م1989م،جزء الاول، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص162.

• **ضرائب غير المباشرة:** هي ضرائب تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات، انظر المرجع نفسه، ص162.

2 –عمراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري 1830م–1954م، منشورات المركز الوطني للدرامات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص 57.

الزكاة: وهي الضريبة التي تفرض على قطاعات الماشية، تحددها الحكومة كل سنة.

الحكور: ضريبة تطبق فقط على اعراش قسنطينة، وهي عبارة عن ثمن الكراء الذي يؤديه الفلاحون على الأرض الانعزلية أو الفرنسية، لزمة قبائل الزواوة : ويدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح[1]، ومن المناسبة أضافة كل هذه الضرائب العربية ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل الكبرى المعروفة كذلك باسم اللزمة، وقد قسمت إلى 4 أقسام :

- الفقراء جدا (المعدومين) غير ملزمين.
- فئة الميسورين تدفع 5 فرنك.
- فئة المتوسطين تدفع 10 فرنك.
- الأغنياء يدفعون 15 فرنك.

وفي سنة 1882م قدرت قيمة الضرائب العربية المدفوعة من قبل الأهالي حوالي 12991587 فرنك والمتعلقة بالعشور، الحكور، الزكاة، واللزمة، وما زاد الطينة بله هو منح الوالي العام سلطات مطلقة بمقتضى قرار 23 أوت 1898 م ليحكم الجزائريين كما يشاء ويفعل بهم ما يريد دون محاسبة، فقد أرهق الجزائريين بالضرائب الباهظة التي لا تتناسب مع إمكانياتهم المادية خاصة الضريبة العربية[2]، وقد استنزفت العشور في حدود العام 1873م ما بين 13 و14 بالمائة من مداخيل الفلاحين، وقدرت قيمتها السنوية ما بين عامي 1877م و1892م بنحو 12.8 مليون فرنك[3]، وإنه لمن المسلم به انه كان على المكلفين من الأهالي التصريح بما لديهم من مصادر الثروة: من أراضي، ومحاصيل، ومواشي، عن طريق إعطاء الإعداد الحقيقية والصريحة لشيوخهم، وفي

1- الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخليفات والأبعاد ن منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، ص ص 225- 226 .

2-محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر : دار المعاصرة للنشر والتوزيع، د. ط الجزائر، 2009، ص 9.

3-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، ص 257 .

حالات إخفاء القيمة الحقيقية للثروة فقد كانت الإدارة الاستعمارية تتخذ بعض الإجراءات الردعية كزيادة في أصل الضريبة كما كانت عملية معاقبة ممثلي الأهالي والجماعة تتم علاوة على السكان بموجب قرارات وقوانين وذلك عن طريق عدم تحديد نسب من دخل الغرامات لهم بحيث تودع مداخلها مباشرة في ميزانية الجزائر، لم توفق الإدارة الفرنسية في إصلاح الضرائب العربية، ولم تنجح في فرض الضرائب على الأوربيون، ولم تجد بدا من رفع الضرائب مرات عديدة حرصا على توفير مواد ثابتة لعملات، ففي سنة 1873م تقرر فرض مبلغ كبير من السنتيمات المضافة على الضرائب العربية، لتحويل مصلحة شؤون الملكية الأهلية، وقد صدر مرسوم 13 جويلية 1874م ليجدد مبالغها سنتيمين اثنين لكل فرنك من الضريبة الأصلية بالنسبة لمختلف الضرائب العربية، وعشر سنتمات للزمن القبائلية وحين تبين أن ذلك ليس كافيا تقرر بموجب قانون 27 جويلية 1875م مضاعفة الأرقام المذكورة ابتداء من السنة الموالية[1]، فإلى جانب الضرائب العربية التي تحدثنا عنها، كان المسلمون الأهالي يدفعون ما بين 1877م –1881م سنتيمات مضافة معدل مجموعها السنوي حوالي 2300000 فرنك، السنتيمات الإنشائية حوالي 800000 فرنك، الرسوم البلدية حوالي 5 ملايين فرنك، يضاف إلى ذلك الضريبة التي تدعى الضريبة الفرنسية المباشرة والغير مباشرة، فمثلا سنة 1881م نذكر المبالغ التالية 45 ألف فرنك لترخيص بيع التبغ والنخيل، وقد تم التفكير في سن ضريبة على الأبواب والنوافذ غير أنه تم التراجع عن ذلك ابتداء من سنة 1874 تم رفع نسبة العشور 10 بالمائة، فلا ينبغي أن ننسى 34500000 فرنك التي دفعت في سنوات 1871 م–1881م كضريبة حرب

1–شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871م–1919م، تر : حاج المسعود، ابكلي، جزء 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص475.

وكذلك 9 ملايين مقابل استرجاع قسم من المحجوزات[1]، بعد انتفاضة المقراني 1871 م، أجبر الفلاحون على دفع 64739075 فرنك من الذهب للإدارة الفرنسية[2].

وفي 1887م أخفظت الضرائب العربية من 21 مليون سنتيم إلى 15 مليون سنتيم سنة 1910 م، ففي عام 1889 م كان مدخول ميزانية الجزائر الذي يأتي بنسبة 80 بالمائة من الضرائب العربية في حدود 45 مليون فرنك في حين مصروف الجزائر في تلك الفترة 128 مليون سنتيم[3]، تابعت الجمهورية الثالثة مجهودات الاستيطان وسلب أموال الجزائريين مدعين أن الاستيطان لم يكلف حتى سنة 1881م سوى 165 مليون فرنك، وطلبوا قرضا بالمزيد من الأول ثم اقترحت الحكومة العامة حيث كان تفاوضهم قويا تكوين خاص بالاستيطان[4]، دافع عنه نائب عمالة الجزائر البرلماني، باستو، وطوسون، لكنه رفض ثم أعيد في ثوب جديد من قبل والديك روسو، لكن المشروع رفق ب 249 صوت مقابل 211 صوت، وفي 1885 قدمت الجمعية العامة مشروعا ينص على إنشاء "صندوق الاستيطان "، ووافق عليها مجلس الشيوخ سنة 1889 لكن لم يظهر العيان في جدول أعمال غرفة النواب[5].

1- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871م-1919م، مرجع سابق، ص ص 478-479.

2-عقبة محمد السعيد، السياسة الاستعمارية في الجزائر 1870م -1900م والمؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسألة المؤجلة، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة بسكرة، 16-17 نوفمبر، 2011، ص 8.

3-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والنهاية 1862، مرجع سابق، ص 195.

4- صالح عباد، المعمرون والسياسة، مرجع سابق، ص 50 .

5- CH .R.AGERON , PALITI gaesvolonia lsan maghneb.p.u.e paris .1972 .p 152 – 153

المبحث الثالث: مصادرة الأراضي

المطلب الأول: منح الاراضي لسكان الألزاس واللوربين

لم يكتفي المستعمر بسن القوانين وإصدار المراسيم الجائرة فقط، بل انتهج سياسة أخرى بعد 1870م وهي القمع ومصادرة الأراضي الجزائرية خاصة بعد 1870م و1871م، ففي سنة 1871م قام المستوطنون الفرنسيون بالاستيلاء على 500000 هكتار على أساس أنها أملاك عامة، كما قامت الولاية العامة بمصادرة 313 بلدية قدرت مساحتها ب 2639600 هكتار[1].

لقد أصبحت سلطات الاحتلال تروج لأسطورة الأراضي الشاغرة التي أرسلت العناية الإلهية فرنسا لاستصلاحها وزرعها وأدى تطبيق هذه المراسيم إلى فقدان الأهالي لأراضيهم الفلاحية ففرنسا كانت تدعوا الأوربيين للهجرة إلى الجزائر وتقدم لهم الامتيازات والقروض والأراضي مجانا مجبرة أصحاب الأراضي على التراجع نحو المناطق الداخلية •، فقد خطط النواب والسلطة الاستعمارية لمشروع إنشاء 300 قرية جديدة في الجزائر ابتداء منذ سنة 1888م نصفها (150) قرية بنيت على مساحة 300 هكتار، وكان قانون 18 أفريل 1887م أشد عنفا في انتزاع أراضي الجزائريين ثم صدر مرسوم ضم الجزائر لفرنسا إداريا وهذا المرسوم الأخير نهب معظم الأراضي الخصبة لصالح مستوطنين حيث بلغت الأراضي التي حصل عليها المستوطنون في:

- 1870م 765000 هكتار .
- 1900م 1682000 هكتار.

1- JULIEN CHARLES ANDRES : histoir de lalgerie cortenporine. Conquête et colonuation ,paris 1964, p 54.

• قدمت ادارة الاحتلال اغراءات كبيرة للمستوطنين الاوربيين قصد التوجه للجزائر عوض العالم الجديد.

- 1962م 50 مليون هكتار•.

وبلغ مجموع العقارات الريفية سنة 1898م التي بيعت للأوربيين من قبل الجزائريين 563762 هكتار[1].

باعتبار أن الأراضي تمثل القاعدة الاجتماعية والاقتصادية وعنصر التلاحم في العملية الاستيطانية المكثفة، فقد استولى المستعمر على السهول الخصبة والغنية والمناطق الشمالية[2]، ففي الفترة (1885-1900)، منح الدومين للأوربيين ما مساحته 296970 هكتار، بالإضافة إلى ما تم توزيعه في الفترة (1871-1880)، فإن الجمهورية قد منحت للمعمرين خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن 19 ما مساحته الاجمالية 687000 هكتار تقريبا، لقد وصلت مساحة الأراضي التي استغلت من الجزائريين إلى الأوربيين 689450 في عملات، وهران، الجزائر، قسنطينة [3] .

إستولى الاستعمار على أراضي القبائل التي حاربت الاحتلال والأراضي البور والغابات والمراعي، ولم يصل عام 1900 حتى وصلت جملة الأراضي التي صودرت من الجزائريين 2250000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية 108 هكتارات في مقابل 14 هكتار لكل فلاح جزائري[4].

بدأ الاستعمار مع المصادرات الكثيفة للأراضي الجزائريين التي تلاها تفكيك انماط الإنتاج الفلاحية والرعوية وتحطيم النشاطات الحرفية التي كانت موجودة من قبل الاحتلال

• كانت سياسة الاستيطان تقوم على بناء القرى الاستيطانية وهذا ما حصل عام 1888 حيث تم استغلال مساحة 300 ألف هكتار لبناء 150 قرية بموجب القانون الصادر في 18 أفريل 1887 الخاص بتحويل أراضي الجزائريين بالقوة إلى المستوطنين، أنظر: صالح عباد، المسلمون الجزائريون وفرنسا، مرجع سابق، ص 52.

1- انظر الملحق 1.

2-جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستغياب والادماج في الجزائر، 1830-1962، ترجمة عبد السلام العزيزي، اشراف ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 377.

3-انظر الملحق 2.

4- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2002، ص 159.

فقد استولت الإدارة على ملايين الهكتارات من أحسن الأراضي الموجودة في الشمال بجانب الموانئ، بينما تم طرد الفلاحين التي نزعت منهم أراضيهم وجرى إفقارهم إلى المناطق الجبلية للاستصلاح الأراضي القاحلة ليبقوا على قيد الحياة، وكان المعمرون المهاجرون وعددهم 20 ألف استقروا في أراضي خصبة يتوفرون على مليوني هكتار تساهم في نسبة 70% من الإنتاج الزراعي الكلي للجزائر وهذا ما شكل قطاعا فلاحيا في الجزائر، الأول تقليدي والثاني اقتصاد التقون[1]

المطلب الثاني: البيع بالمزاد العلني والتراضي.

لقد سهلت الدولة من جهتها ظاهرة مصادرة الأراضي بواسطة قانون 1873 العقاري، وبواسطة مرسوم 3 سبتمبر 1873 – سالف الذكر – الذي أباح جميع أراضي الدومين بأشكال مختلفة : سعر محدد، أو بالدفع الفوري، بالمزايدة العلنية، أو بالتراضي، الذي رفع مساحة الأراضي الممنوحة إلى 200 هكتار[2]، اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تطوير حركة الاستيطان الأوربي، وصادفت نجاحات في أعمالها وجهودها، فهجرت من فرنسا 4000 عائلة خلال عشر سنوات، وتنازلت الإدارة الاستعمارية مجانا على مساحة 347286 هكتار لحركة الاستيطان الأوربي ما بين 1881 و1882 وأنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية[3]، اعتبرت فرنسا أن المسألة الحيوية لحكومتها هي مسألة الأراضي، وقد ذكر طوكفيل ذلك بقوله " بغزونا للجزائر لم نشأ امتلاك أراضي المهزومين كما فعل البرابرة الذين غزو الإمبراطورية الرومانية، ولم يكن لها هدف سوى الاستيلاء على الحكومة ....."، لكن ذلك يضطرنا حصرا في غرف العدالة والسياسة الحسنة أن نعوض أولئك

1–عبد الحميد براهيمي، في اصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم 1958م–1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 79.

2– صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، مصدر سابق، ص 94

3– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص 34 .

الذين يملكونها يستعينون بها [1]، فقد أصبح العنصر الأوربي عام 1916م يملك 2123288 هكتار من الراضي الزراعية، 194159 هكتار من أراضي الغابات وهذه المساحة في تزايد مستمر كما ظهرت في مطلع القرن 20 ظاهرة الملكية الزراعية كبديل للملكيات الصغيرة خاصة في الأرياف الداخلية، فامتصت الملكيات الصغيرة واحتوتها واستوعبتها واستبعدت ملاكها من الأهالي وحولتهم إلى عمال بالأجرة وخماسين[2].

لم يترك الاستعمار لا الأخضر وال اليابس فقد قضى على رأس مال الفلاحين ألا وهو الأراضي الخصبة، سواء من أملاك الدولة أو أملاك الأعراش والخواص للمؤسسات الفرنسية[3]، وقد لجأ المستعمر إلى عدة طرق للحصول على أراضي الجزائريين أهمها :

-البيع بالمزاد العلني

لقد فضل الكولون الحصول على الأراضي عن طريق أموالهم الخاصة حيث كانوا ينقلون مقر سكناهم إلى المزارع بعد شرائها في المزاد في أجل أقصاه 6 أشهر واستغلالها لمدة 16 سنة.

وتحصل الكولون في 1885 عن طريق المزاد العلني على 7300 هكتار مقسمة إلى 101 قطعة، عشرة منها في اقليم الجزائر الوسطى، بمجموع 1200 هكتار، متوسط القطعة الواحدة منها 60 هكتار، و31 قطعة في اقليم قسنطينة ب 6100 هكتار، وسمحت ادارة الكولون بتسديد ثمن البيع بأقساط خلال خمس سنوات، وبهذه الطريقة

1- ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم، ابراهيم صحراوي، المعهد العالي العربي للنشر، الجزائر، 2008، ص 129 .

2- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري،مرجع سابق، ص 36.

3 -شالر، لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية، تحقيق وتعريب محمد العربي زبيري، ص 108 .

تمكنوا من الاستحواذ على مساحات أرضية تقدر ب 81995 هكتار خلال المدة الزمنية من 1884 إلى 1893(بمعدل 8000 هكتار سنويا) .[1]

- **البيع بالتراضي:**

خلال عشر سنوات (1884-1893) تمكن الأوربيون من شراء ما لا يقل عن 242004 هكتار من الأراضي الزراعية من الجزائرين واليهود بحيث حقق الأوليون فائضا يقدر 145350 هكتار بمعدل 14500 سنويا وإذا أضفنا 7000 هكتار التي اشتراها الكولون من الدولة في نفس المدة[2]، لقد سارعت عمليات الاستحواذ على الأراضي لفائدة المستثمرين الكبار في عهد نابليون الثالث، فقد أعطيا مساحة من غابات الفلين قدرت ب 160000 هكتار لمجموعة من المحتكرين لاستغلالها مدة 60 سنة، فقد وزعت على الأوربيين في ظرف 10 سنوات (1871- 1881)، لا يقل عن 400000 هكتار، وفي ظرف 20 سنة (1901 – 1920) تم توزيع أكثر من ربع مليون هكتار (248289)[3].

لقد أشار فرحات عباس إلى اغتصاب 2639000 هكتار منحت 500000 هكتار منها للألزاس واللورين[4]، فبعد أن رفض البعض من سكان المقاطعتين النزوح المفاجئ، وفي 4 مارس 1871 اقترحت الجمعية الوطنية تخصيص 100000 هكتار للنازحين من

1 بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، وزارة المجاهدين، ص 451.

2 -المرجع نفسه، ص 452.

3- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر، منطلقات وآفاق مقربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2000، ص 25.

4- فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية رحال، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2005، ص 76.

الألزاس واللورين، وكانت هذه المساحة غير كافية، ومساعدة مالية تقدر ب 400000 فرنك[1].

لذلك احتجزت الإدارة الفرنسية 446000 هكتار من أراضي القبائل الذين قاوموا مع المقراني 1871، ففي دفعة استوطن حوالي 500 شخص من الألزاس في الجزائر وتبعهم دفعات أخرى ثم غادروا بسبب جهلهم بالزراعة والفلاحة•، لقد زادت سياسة فرنسا الاستطانية من تدهور الوضع الاقتصادي للجزائر لأن سياستها جاءت على الأخضر واليابس وزادة المعمرين غناء والجزائريين فقرا كيف لا وهم أصحاب الأراضي التي انتزعت منهم بالقوة، وبقوانين وضعت على مقاييس المعمرين .

فقد زادت المعاملات العقارية التي تقرر تجريد الفلاحين كلية من أراضيهم فقد وصلت معاناة الجزائريين للأوربيين من العقار الريفي 54184هكتار، خلال 1881 وفي سنة 1889 بلغت 13641 هكتار.

وفي هذا الصدد ذكر صالح العنتري أن المجاعات والقحط ترك أثارا على سكان قسنطينة، ومن هذه الآثار السيئة التي خلفتها سياسة الاستعمارية انتشار الأوبئة الفتاكة منها الكوليرا، التيفيس وغيرها.

وضياع الثروة المدخرة وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، منها لديون تراكمت عليها من الضرائب العقارية غير المدفوعة، وفوائد القروض الربوية التي يلجئون لأخذها من البنوك والمرابين اليهود وغيرهم[2].

1- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والنهاية 1862، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997، ص 187.

•كان هدف تهجير سكان مقاطعتي الألزاس واللورين الألمانيين هو تفريغها من السكان الأصليين وتعمير الجزائر منهم خاصة وأن فرنسا خسرت الحرب ضد ألمانيا في نفس السنة وإرجاع المنطقتين إلى ألمانيا.

2- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص15.

لقد اخذت السلطة الفرنسية التصرف في املاك الدولة تصرفاً مطلقاً مضيفة الى ذلك التصرف في الاملاك المحتجزة وازدادت المصادرات سواء للأفراد أو الأعراش، بالإضافة الى تصرفهم في الأراضي والعقارات والاوقاف، وبذلك كان للسلطة الفرنسية موارد ضخمة من الجزائر تعرضها على الأوربيين الراغبين في الإقامة بالجزائر فازداد عدد المستوطنين قابله ازدياد الوضع الجزائري سوءاً.[1]

1-ابو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير، 1830-1960، دار الغرب الاسلامي،، ط1، بيروت، 2007، ص48.

الفصل الثاني :

التحول من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد نقدي ودمج الجزائر بفرنسا اقتصادياً

المبحث الأول: السيطرة على الزراعة

- المطلب الأول: التحكم في الثروة النباتية
- المطلب الثاني: التحكم في الثروة الحيوانية

المبحث الثاني: السيطرة على التجارة

- المطلب الأول: التحم في التجارة
- المطلب الثاني: التحكم في التجارة الخارجية

المبحث الثالث: السيطرة على الصناعة

- المطلب الأول: القضاء على الصناعة التقليدية
- المطلب الثاني: الاستحواذ على الصناعة الاستخراجية

المبحث الأول: السيطرة على الزراعة

كانت الجزائر بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى مناخها جميل وأرضها طيبة توجد بها مزارع شاسعة وسهول فسيحة تكثر فيها المنتوجات من قمح وشعير وخضر وفواكه وبها الجلود والصوف وتزخر مزارعها، بأنواع الحيوانات المختلفة مثل: الأبقار، الماعز، الأغنام والبغال... لذلك سعت فرنسا إلى نقل الملكية عن طريق الاستيلاء المباشر على الأرض أو عن طريق القوانين بعد أن قررت البقاء نهائيا في الجزائر، ووضع مخطط جديد للإنتاج الزراعي تماشيا مع التوجه الاقتصادي الرأسمالي الجديد الذي يهدف إلى التصدير الخارجي والمردود المالي الكبير[1].

وقد خلقت الرأسمالية الكونوليانية حملة في الساحات الاقتصادية الموجه بشكل عام نحو التصدير وتقصد بها القطاع الزراعي الحديث الذي ينتج الخمر والحمضيات والخضار[2]، فقد طرح المعمرون حية التصرف لكن للمعمرين فقط، فقد نقلت فرنسا النظام الفلاحي من ما وراء البحار إلى الجزائر قد أحدث تغيرات في كل الميادين، فقد كانت تسعى إلى حمل الفلاحين الجزائريين على القناعة بالمزروعات الصناعية الاستعمارية فمثلا كان اهتمامهم بنشر زراعة القطن والدخان وغيرها، كل هذا زاد من قبضة فرنسا على الجزائر خاصة بعد أن خلقت اقتصاد زراعي من أنجح الاقتصاديات الزراعية في العالم[3]، عملت فرنسا جاهدة لربط القطاع الفلاحي الجزائري بالاقتصاد الفرنسي فطورت العديد من المغروسات وسيطرت عليها.

1 داهة بن عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المرجع السابق، ص159.

2 عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي، المرجع السابق، ص156.

3 صلاح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص ص198-199.

المطلب الأول: التحكم في الثروة النباتية

أ/ الكروم: لقد خفض المستعمرون حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي الغراسة للكروم المنتجة لخمور، مع العلم أن الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية وكل هذا على حساب الأراضي المخصصة لزراعة القمح والشعير[1]، فقد دخل عام 1875م وازدهر أكثر بعد حادثة مرض الكروم جنوب فرنسا 1881م –1885م وارتفع إنتاجه إلى 16 ألف هكتار ثم إلى 103 ألف هكتار[2]،فبعد أن قدرت المساحة المخصصة لزراعة الكروم ب20 ألف هكتار 1878م ارتفعت عشية ح ع 1 إلى 155 ألف هكتار واستمرت المساحة في الزيادة[3]، فالسهول الخصبة في الجزائر وعنابه ووهران قد غرست كلها كروم لإنتاج الأنواع المتعددة من الخمور فهي شغل مساحة 400 ألف هكتار من جود الأراضي وينتج سنويا نحو 20 مليون لتر خمر ويستعمل كوسيلة للمقايضة التجارية[4]، قد بلغ عدد المزارع الكبرى والمتوسطة لزراعة الكروم حوالي، 4425 مزرعة تغطي أكثر من 266 ألف هكتار ينتج أكثر من ثلاثة أرباع (4/3) المحصول الجزائري بمختلف أنواعها :كروم الجبال، كروم السهول :كرم المنحدرات[5] .

ظلت زراعة الكروم عند بضعة آلاف من المسلمين إنتاجا تكميليا ثم تطورت بسرعة لدى الأوربيين بحيث وصل عدد المساحات المخصصة، من قبل الأهالي لغرس الكروم من 1891م–1895م حوالي 5162 هكتار مع إنتاج الخمر بلغ 9247 وارتفعت هذه

1– صالح عباد، المعمرون والسياسة الغربية في الجزائر1870–1900، المرجع السابق، ص102.

2– أنظر للملحق3.

3– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص36.

4– شارل روبيرا آجيرون، الجزائر والمسلمون وفرنسا(1871–1919) ترجمة حاج مسعود، ج2 دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص307.

5– شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص126.

معدلات من سنة 1896م إلى 1900 فبلغت 6694 هكتار وأنتجت 9771 هكتولتر وقد فضل معظم المزارعين المسلمين بيع محصولهم عنبا بدل عصره خمرا[1] .

لقد استغل الفرنسيون الجزائريين أبشع استغلال في القطاع الفلاحي، فقد كان أجر الأوربيين في مجال جمع قصبان الكرمة، أربعة فرنكات وأجر الجزائريين 15إلى 2.25 فرنك والنساء الجزائريات 0.75 فرنك، فيما لا يتعدى أجر الأطفال اليومي 0.5 فرنك[2].

بعد انهيار زراعة الكرمة بسبب الفيلوكيرا نشأت ظاهرة الإفلاس بين المزارعين اللذين آخذو يبحثون عن مسببها، لقد اهتموا بعنف "البنك" (بنك الجزائر) ووصفوا سياسته في ميدان القروض بأنها سياسة "ميكافلية" سمحت له أن يحتكر بثمن زهيد الكروم ضيعات والغابات ووصفه أحدهم بأنه ليس بنكا أبدا إنه متضايق من الأملاك العقارية التي أصبح يسيطر عليها في حركة موازية للتركيز العقاري كانت تجري عملية أخرى، يتمثل في التركيز المالي.

لقد استغل "بنك الجزائر"اللازمة لفرض مراقبته على المحاسب، في مرحلة أولى ثم أخذ يبتلعها، في مرحلة ثانية ابتداء من سنة 1887 إلى أن تقضي عنها نهائيا، كان للأزمة الاقتصادية نتائج اجتماعية خطيرة .لقد قضت على صغار المعمرين اللذين نفذت احتياجاتهم المالية، بسبب البيع بالخسارة، ثم أن إعادة إنشاء كروم مقلمة كانت تتطلب أموالها ما تتراوح بين 1700-2000 فرنك ذهبا للهكتار الواحد .الشيء الذي لا يتمكن منه إلا الرأسماليون، فحل نتيجة ذلك المالك الكبير أو الشركة عمله المالك الصغير، وهكذا تخربت الكثير من مراكز الاستيطان ونزح سكانها إلى المدن الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد الأوربيين القاطنين في المدن وتحول هؤلاء المعمرين الصغار إلى عمال في

1- شارل روبير اجيرون،تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، المرجع السابق، ص 307.

2- بن أشنهو عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر في عامي 1830م-1962م"نزيمة نخية من الاساتذة ش، و، ن، ت، الجزائر، 1979م، ص 113.

المناجم والمزارع التي أخذت تزداد أهميتها في هذه الفترة بالنسبة للبضاعة الفرنسية وبناء السكك الحديدية الي زادت أهميتها هي الأخرى [1].

ب/ الحبوب : زراعة القمح هي الزراعة الأساسية بالقطر الجزائري وعليها ترتكز الحياة السكان فالسهول الداخلية وبعض الجبال والنجود تزرع قمحا وتأتي بمحصول واحد في السنة وتتأثر هذه الزراعة بالمؤثرات الطبيعية وأهمها الجفان ومجموع الأرض التي تزرع قمحا، 11.200.000 هكتار منح في السنة نحو 8500.000 قنطار وهو مقدار لا يكفي لسد حاجة السكان بينما كانت الجزائر تصدر كل سنة كميات كبيرة، وليس الجزائريون من ينتجون هذه القموح، بل المعمرون أما الشعير وهي الحبوب الثانوية بعد القمح تستعمل لعلق الحيوانات ولغذاء الإنسان وللتصدير نحو الخارج وهي غلة الجنوب الوحيد تزرع على مساحة 1300.000 هكتار وينتج 7500.000 قنطار سنويا وينتج منها الاستعمار نحو السبع 7/1 [2]،وحتى 1880م استمرت زراعة الحبوب وبقيت الزراعة الوحيدة للمستوطنين التي مكنت المعمر الصغير الذي لا يملك رأس مال من البقاء[3]، أن متوسط الإنتاج الجزائري من الحبوب في الظروف العادية كان يقدر ب17 مليون قنطار، وحاجياتها تتراوح ما بين 14و15 مليون قنطار سنويا.

وفي هذه الحالة فإنها تصدر حوالي مليون قنطار من هذه المادة وفي بعض الأحيان تستهلك كل ما تنتجه وتضطر للاستيراد[4]، وفي 1890م كانت الزراعة الأهلية أحادية المحصول تعتمد على الحبوب أساسا مخصصة للاستهلاك المحلي وحاجة السكان للنقود تدفعهم للاتجار بالقليل من محاصيلهم والملاحظ في وضعية زراعة الحبوب هي

1- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، مرجع سابق، ص 97.

2- احمد توفيق المدني،هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص113-117.

3- شارل روبير اجيرون، الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص190.

4- عبد الرحمن زراقي، تجارة الجزائر الخارجية، ش،و،ت،ث، الجزائر، د ت، ص102.

أساسا القمح والشعير والذرة البيضاء، والشوفان، والفول، إن مساحات زراعتها لم تكن تتوسع بل على العكس من ذلك تماما فقد تقلصت مساحتها 2442.679 هكتار في 1890م إلى 2391236 هكتار في 1900م[1] .

ج/ التبغ : كان الفلاح يمارس زراعة التبغ في مساحات صغيرة جدا للاستهلاك الشخصي عن طريق ما يعرف في الأوساط الشعبية "بالاستباق"، وكان يزرع بنواحي عنابه وبعض الواحات الصحراوية، وأشهر أنواع التبغ هو تبغ واد سوف[2]، ويعتبر من أهم المغروسات الصناعية في القطر الجزائري وهو الشيء الوحيد الذي يكاد الجزائريون ينفردون بغراسته وهو يحجب ما يقارب 30 ألف هكتار، وبفضله يعيش أهل الجبال التي تحيط بمدينة الجزائر[3] لم تكن زراعة التبغ تستدعي اهتمام سوى أقلية من الملاك المسلمين حيث تراجع محصوله سنة 1890م إلى سنة 1895م ب 21645 قنطار وتستعيد هذه الزراعة نشاطها ليبلغ مجموع ما حصلته سنة 1900م 40890 قنطار[4] .

د/ الزيتون : تحجب غابات الزيتون القطر الجزائري بحوالي 85 ألغ هكتار وفيها 9 ملايين شجرة مثمرة و5 ملايين شجرة مهملة ولو كانت إدارة الجزائر سيد أبنائها لكانت اعتنت بالأشجار المثمرة من الزيتون ولكانت باشرت العمليات التي تجعل الشجيرات العقيمة مثمرة[5] وقد تراجع إنتاج الزيت الزيتون في الفترة الممتدة ما بين 1891-1898م وهو ضعيف يساير الأوضاع العامة التي ميزت الاقتصاد الأهلي لهاته الفترة، وقد بلغت

1-شارل رويبر اجيرون، الجزائرو المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص304.
2-حسن بهلول، محمد بلقاسم، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، م وك، الجزائر، 1984، ص46.
3-احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص118.
4-شارل رويبر اجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص308.
5-احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص119.

صادرات الجزائر نحو الخارج من إنتاج زيت الزيتون ما يمثل قيمة 3% من مجموع الصادرات الزراعية الفرنسية من الجزائر[1] .

د/ النخيل : يحجب النخيل في الجنوب الجزائري 6500 هكتار من الأرض ينتج أنواعا من أجود التمور يبلغ مجموعها في السنة 18 مليون قنطار تستعمل بعض أنواعها للاستهلاك المحلي وتوزع بعض أنواعها الأخرى، على الأسواق العالمية، وقد زاحم الاستعمار الجزائري في هذه الواحات أيضا وملك جزء من النخيل[2] .

المطلب الثاني: التحكم في الثروة الحيوانية

هي الثروة الوحيد التي يعتمدها العرب في وسط وجنوب البلاد إضافة إلى النخيل وقد زج الاستعمار الفرنسي نفسه في هذه الناحية وأصبح يملك عددا من الغنم، وأخذ المراعي وتبلغ عدد الأغنام في الجزائر في الأعوام الاعتيادية نحو 7 ملايين رأس ولكن بسبب سنوات الجدب وقلة المياه انحطت إلى ما دون النصف[3]، فقد تم القضاء على الثروة الحيوانية بنسبة 80% بين نظام العشابة الذي فرضته السلطة الفرنسية على مربي المواشي، فضلا على سنوات القحط والجفاف والأوبئة التي تعصف بالمنطقة من الحين والآخر[4]، ومع عدم تجديد هذه الثروة بشكل تدريجي وعلى سبيل المثال بعض التقارير التي تفيد بأن أولاد داود اللذين شملتهم ثورة الأوراس لم يبقي لهم سوى النصف من مواشيهم قبل إندلاع الثورة .وعلى أثر اندلاعها طلب منهم المواشي المتبقية عن آخرها[5]

1 شارل روبير اجيروت، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص308.

2 احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص ص120-121.

3 المرجع نفسه، ص123.

4 انظر للملحق رقم4.

5 زوزو عبد الحميد، ثورة الاوراس، 1879، م وك، الجزائر، 1986، ص52.

هذا فضلا عن عمليات السلب والنصب التي يقوم بها القياد وطوابير الجيش الفرنسي خاصة في الصحراء الجزائرية[1] .

وقد تدهورت تربية المواشي بصورة متواصلة من 1887م إلى سنة 1900م بالرغم من مجهودات الإدارة الفرنسية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية المواشي لقد كان عدد القطاعات يضمحل بشكل ظاهر للعيان حيث انتقل 10538000 رأس حسب إحصاء 1887م إلى 6351306 رأس في سنة 1900م ولكن هذا التدهور لم يكن في قطاعات الغنم فقط بل الماعز أيضا عرف نفس المصير وعدد الأبقار الذي بلغ 846711 رأس في 1900م كما تربية الحمير والبغال بنفس الكيفية بينما تراجعت تربية النخيل والبغال بوتيرة أقل[2] .

تمثل أثر الواقع على الفلاح الجزائري في العمل عند الكولون بصفة خماس حيث أن الإقبال عليه كان ضعيفا جدا في بداية الأمر، وذلك لانعدام الثقة في الطرفين من جهة، ولضعف الأجر بالنسبة للفلاح الجزائري من جهة أخرى، كما أن الأوربيين في البداية كانوا يفضلون استخدام اليد العاملة الأوربية، إلا أن تكاليفها كانت مرتفعة ما دفع إلى استبدالها 1903م باليد العاملة الجزائرية قليلة التكلفة غزيرة الإنتاج، وكان الفلاح الجزائري يستخدم ساعات إضافية دون اعتراض والأجر لا يتعدى فرنكا أو فرنكا ونصف مقابل 14 ساعة عمل خلال اليوم ا أثر على الوضع الاجتماعي الجزائري وزاده سوءا [3].

1- عمراوي أحميدة واخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844، 1962، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص139.

2- شارل روبير اجيرون،المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص 320-323.

3- صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956م -1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلوم الآثار جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 58.

المبحث الثاني : السيطرة على الصناعة

المطلب الأول: التحكم في الصناعة الاقتصادية :

الصناعة ضعيفة جدا بالجزائر سواء كان ذلك الصناعة الأوربية أو بقايا الصناعة الأهلية، فالصناعة الأهلية تشمل صناعة نسيج الزرابي والثياب الصوفية من برانس وحياك وغيرها وهي لا تستطيع مزاحمة الصناعة الأوربية التي تعتمد على المعامل الكبيرة أما صناعة الأسلحة والحياكة والحدادة فقد كانت تنعدم، أو انعدمت وأما صناعة الزرابي والتطريز والخزف فقد أخذت العناية الإدارية نحوها، ويوجد بالعاصمة نحو الخمسين معملا، يشتغل فيه نحو 700 فتاة مسلمة و11 معملا للزرابي تشتغل فيه 1400 نسمة بين فتيات ورجال وأما بكل الجزائر فيوجد 300 عمل للزرابي وقد أخذ الأهالي يزاحمون مزاحمة محمودة في تكوين معامل عصرية بمختلف الصناعات مثل معامل الموهوب بالجزائر وابن بيكو بقسنطينة لخدمة الدخان والسجائر بآلات عصرية، فالصناعة في القطر الجزائري من الناحية الإسلامية تكاد تكون معدومة أنشأ بعض المعامل الكبرى القليلة، وبعض الصناعات اليدوية الآنقة وقد اضمحلت طبقة الصناع البدويون أمام مزاحمة الآلات [1].

ارتبطت أولى الصناعات بالتغذية واحتياجات الجيش، وكانت الصناعة تواجه مشكلة عدم وجود منافذ اقتصادية النجارون، الحدادون، والميكانيكيون اللذين يحصلون على تكوين فيما لا يجدون وظيفة لا لدى الحرفيين الأوربيين ولا رواجا لما يضعونه بين السكان المحليين .ثم تم إنشاء ورشات العمل من أجل التوظيف والعمل بالأجرة وقد كان أكثر

1- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 484.

من 1100 جزائري من الريفيين اللذين جردوا من أملاكهم يشتغلون بالسكك الحديدية البليدة – مليانة[1].

شجع الحاكم الشركات على تقليد ما تقوم به الدولة وكان الهدف تنويه مشكل ورشات الاستعمار التي تفتقر إلى اليد العاملة، ونضطر لدفع أجرة باهظة للعمالة المهاجرة ذات الأصل الأوربي ومع ذلك فإن الإدارة لم تكن راضية بما فيه الكفاية مع الكولون، فقد انتقدت رفض العمل أو نوعية العمل المقدم من قبل أبناء الريف السالفين بسرعة، لكشف التقلد بسبب معدل الوفيات المتزايد والضعف الجسدي للباقين على قيد الحياة، فقد كان الغربيون يجبرون الجزائريين على العمل عندهم خاصة في مجال الزراعة فيه الشغل في الصناعة الضعيفة مع تباين جهوي كبير لأن انتشار الصناعة الحديثة بالجزائر لا يزال قليلا في نهاية القرن التاسع عشر ومتمركزة حول الجزائر العاصمة تفوقت الصناعة الحرفية التقليدية وقد تحول الجزائريون إلى عمال بالأجرة فبلغ عدد العمال اليدويون من الرجال 12587 عامل[2] .

لقد عملت الإدارة الاستعمارية على تأسيس المراكز الصناعية بما تطلبه من وسائل وما يستوجب من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم، لفترة ثلاث سنوات على الأقل[3]، ولتعويض العجز الحاصل في القطاع الصناعي شجعت فرنسا صناعة الفحم المحلية وقام المعمرون وبعض الشركات الاستعمارية بفتح ورشات في الغابات وقرب الطرق العامة لاستغلال الخشب بصورة مفرطة، وكان لتوقف المواصلات البحرية كذلك أثر كبير على ركود الحياة الاقتصادية، وتوقفت الكثير من المصالح مثل :الحدادة،

1 – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 485.

2–شنتوفي الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين 18 و19 تر :اوذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية، 2015م، ص216.

3– أنظر الملحق5.

وفقدان طلب الخفيف ومواد البناء والوسائل الفلاحية وارتفعت أسار المواد، فقد أصحت الأسواق شبه خالية، وتوقفت صناديق القروض عن التسليف بالربا[1] .

المطلب الثاني: الاستحواذ على الصناعة الاستخراجية (المعادن) :

كانت الصناعة تقتصر بشكل رئيسي على النشاط التحويلي في فروع الغذاء والنسيج والخزف والجلود وبصفة خاصة المناجم واستخراج المواد الأولية الموجهة للتصدير، وتستورد مواد صناعية من كل نوع وقد أخذ النشاط الحرفي الذي كان متطورا في الإندثار بسبب استيراد منتجات صناعية منافسة وكانت الوحدات الصناعية صغيرة جدا وعدد فرص العمل فيها متواضعا جدا ثم توجه الاستعمار إلى الصناعة التحويلية والنشاطات الميكانيكية والتعدينية[2] وفي 1900م تم فصل ميزانية الجزائر عن بقية الميزانية الفرنسية نحو الأهالي، وهذا الإجراء أعطى للفرنسيين ميزانية مستقلة لتطوير صناعتهم وتجارتهم ومراقبة مصاريفهم[3] فبعد ركود الصناعة التقليدية تطورت البنى التحتية للمناجم والبناء والصناعات الصغيرة على شكل ورشات فقد كان عمال المناجم والمحاجر يبلغون 4531 سنة 1902م وصنفت الإحصائيات في الفاتح جانفي 1901م 11887 ورشة، كانت توظف صناع الزيت، عمال المطاحن، صناع الهياكل، صناع البراميل، صانعي العجلات كل هذه الورشات تشغل 51502 عامل في المجمل من هذا العدد كان عدد الجزائريين يقدر ب20.000 عامل[4] وقد جاء في تقرير الحكومة العامة أمام الجلسة العامة للمندوبات المالية في ماي 1903م، عدد الامتيازات الممنوحة لاستغلال المناجم قد انتقل من 51 في أول جانفي 1898م إلى 69 في أوائل جانفي 1903م وأن عدد رخص

1-عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م، ص164.

2- ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830م-1962م، مرجع سابق، ص79.

3- أبو القاسم سعد الله، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، الجزء 2، دار البصائر الجزائر،2007م، ص97.

4-شنتوف الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين 18 و19، مرجع سابق، ص 224.

البحث والتنقيب قد تطورت كما يلي : 227رخصة عام 1897م،314 عام 1898م، 545 عام 1900م[1].

في البلاد الجزائرية معادن كثيرة ومناجم واسعة الغنى كلها بلا قيد ولا استثناء ملك للأوربيين لم ينفع منها المسلمون منها لا بالكثير ولا بالقليل اللهم إلا إذا عملوا في استخراجها بصفة عملة مأجورين[2]، فقد كان التطور الصناعي الذي شهدته فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، آثار مباشرة على استغلال الجزائر بالبحث عن المعادن فيها ونقلها، فقد كانت فرنسا تدفع حوالي 80 مليون فرنك (145%من وارداتها) مقابل استيراد الحديد والنحاس والرصاص والرخام، فقد بدأت الأبحاث تجري في الجزائر خاصة في الجهة الشرقية وعثروا على 45 منجما وشرعوا في استغلاله بهدف خدمة الصناعة الفرنسية وقد عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت الشروط الضرورية لذلك، خاصة فيما يتعلق بالمسائل والامتيازات[3] فقد نال الأوربيين، في أرض الجزائر 127 منحة لاستخراج المعادن منها 15 في عمالة وهران، 26 بعمالة الجزائر و96 بعمالة قسنطينة وهذا يترجم الاستغلال المنجمي في الجزائر والأرباح المحققة في استغلال المناجم التي كانت عالية ومن أهم المعادن التي تحتويها الجزائر .

- **الحديد:** الذي يعتبر من أكبر المعادن طلبا في الأسواق العالمية، لأنه يدخل في الصناعة الحربية وأشهر منجم للحديد هو منجم الونزة يقع بالغرب من تبسة ينتج 78% من الحديد حيث يمثل ثلثي 3/2 الإنتاج الجزائري يستثمر في مقطع الحديد بالقرب من عنابه، وخصوصا بناحية بني صاف حيث يستخرج سنويا نحو 400.000 .

1- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م، مرجع سابق، ص97.

2-احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 482.

3- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، 1830م-1930م، د، و، م، ج، 1991م، ص 98.

أما من ناحية الونزة فمجموع ما يستخرج منها 800.000 طن .تشرف عليه شركة الونزة وهي مجموعة مالية قوية تراقب السكك الحديدية، وفوسفات قافصة والشركة التجارية للشحن والسمسرة، وأغلب الحديد الجزائري تشتريه انجلترا لأن فرنسا لا تحتاجه[1] .

– **الفوسفات** : معدن ناتج عن تحول البقايا الحيوانية منذ آلاف السنين، يصنع منه السماد الضروري للحياة النباتية ويستخرج في شكل صخور رمادية اللون، موجودة في الجزائر بكثرة وهو ذا شهرة عالمية من مناجم الكويف القريبة من تبسة أكبر منجم لاستخراج الفوسفات ويباع سنويا نجو 800.000طن بدأ استغلاله في 1893م [2]،و الفائض من الفوسفات يصدر إلى فرنسا وتستقبل 27% من صادراتها ألمانيا وتستقبل هولندا 14% من صادراته، أما إيطاليا فستقبل حوالي 11% بالإضافة إلى دول أخرى كإسبانيا وبلجيكا بنسب مختلفة[3] .

– **الزنك** : له مناجم عدة، منجم العاب على الحدود المغربية، منجم جبل مسار، منجم المعازي في عمالة وهران، منجم اورينس بعمالة الجزائر منجم ناظور الشعير، منجم قومة، منجم جهمامة أضف إلى ذلك عدة مناجم بقسنطينة ومنجم تيون كوانك بالقرب من باتنة، وبلغ إنتاج الزنك في الجزائر سنة 1913م حوالي 82256 طن، له عدة أسواق أشهره بلجيكا، فرنسا، ألمانيا بولونيا.

– **الرصاص** : في الجزائر حوالي 45 منجما أشهرها منجم مسار، منجم المعازي قي عمالة وهران، ومنجم قرومة ومنجم جمهامة ومنجم كاف السماح، منجم جبل عين الأركو،

1– احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 482.

2– احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص105.

3– عبد الرحمن زراقي، تجارة الجزائر الخارجية، مرجع سابق، ص 62.

منجم التلالة في عمالة قسنطية، لقد بلغ إنتاج الرصاص في الجزائر حوالي 21596 طن سنة 1913م[1] .

لم تكن المعادن سالفة الذكر هي المعادن الوحيدة التي كانت بيد الاستعمار فقد كانت هناك معادن أخرى مثل الفحم الحجري الذي نتج من بقايا نباتية مدفونة، لكن اكتشف مؤخرا فقط وقد بذلت الشركات الاستعمارية جهدا كبيرا في البحث عن بدائل أخرى للطاقة خاصة البترول والغاز فقد بدأت أولى أعمال التنقيب عن البترول في سنة 1913م بمنطقة غليزان وجرت أعمال تنقيب أخرى سيدي عيسى وعين فكرون[2] .

البلاد الجزائرية غنية بالمعادن والمناجم وكل تلك الثروة المعدنية بيد الاستعمار خاصة ولا حظ لابن البلد فيها .إلا إذا عمل أجيرا بسيطا، وعدد هؤلاء العمال لا يزيد عن 1500 عامل والملاحظ أن الاستعمار قد ترك الكثير من هذه المعادن والمناجم دون استثمار لعجزه فنيا وماديا عن ذلك، وأهم مناجم ومعادن القطر الجزائري مما يؤثر به الاستعمار وشركاته الضخمة ذات الأرباح الباهظة تتلخص فيما يلي :

- الفوسفات (السميد) 800.000 طن
- الحديد : تنتج سنويا 3 ملايين طن
- الرصاص : تنتج 20 ألف طن
- الزنك : تنتج 50 ألف طن
- النحاس : تنتج 1500 طن
- الزئبق : 1200 طن في السنة

1 عبد الرحمن زراقي، تجارة الجزائر الخارجية، مرجع سابق، ص 55.

2 عبد القادر الحليمي، الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية، مرجع سابق، ص 106.

- الفحم الحجري : 300 ألف طن في السنة

- أما البترول فله حقول عدة[1] .

وقد كانت هناك العديد من الشركات الاستغلالية التي ارتبطت بالمناجم والاستحواذ على المعادن فبالرغم من أن هذه الشركات تحمل اسم الجزائر إلا أن سلطتها تعود إلى الإدارة الفرنسية أشهرها :

- شركة الونزة : تراقب السكك الحديدية وفوسفات قانصة

- شركة الفلين للحمائدة والقبائل الصغيرة

- القرض العقاري للجزائر وتونس وهو فرع عن القرض الفرنسي ويسيره متصرف بنك الاندوشين .

- البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية

- اتحاد المناجم ووراءها لجنة الفحم الحجري ولهم اليد العليا على شركة الفوسفات لقسنطينة.

إن الصناعة الجزائرية تحت رحمة الوطن الأم ولا تستطيع أن تناقصها بأي نظام جمركي لأن الجزائر بشكل وحدة جمركية مع فرنسا لأن أغلب الصناعات الحديثة ليست إلا فروعا لشركات فرنسية ومهددة بإغراق الأسواق بالصناعات الفرنسية هذه مقولة فرنسا

1 احمد توفيق مدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص106.

فقد أحكمت فرنسا قبضتها على الاقتصاد الجزائري واعتبرت الجزائر تابعة لها وفرنسا الوطن الأم وأجبرت الجزائر والصناعة الجزائرية على دفع 80% من الطاقة الكهربائية[1] .

لكن سياسة القمع والسلب والنهب، وسياسة توطين الأوربيين، أصبحت كل منها تطبق بإحكام ولعله أملك ما عرفته الجزائريون منذ العهود وقع في حالة السلام إذ تضاعفت المشاريع الاقتصادية ومشاريع الأوربيين في الاستيلاء على الأموال، وإفقار الأهالي والتضييق عليهم[2].

1 كوليت وفرانسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، تر:محمد المعراجي، منشورات ثاله، الجزائر، 2014م، ص ص 166-167.

2 مصطفى الاشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: عنيفي بن عيسى دار القصبة الجزائر، 2007م، ص 359.

المبحث الثالث : السيطرة على التجارة :

المطلب الأول : التحكم في التجارة الداخلية :

كانت المبادلات التجارية تتم عن طريق التبادل بين السكان في الأسواق الأسبوعية، التي تقام في المدن والقرى، ويأتيها المنتجون والمستهلكون والتجار من الجهات المجاورة، وكانت أهم الأسواق .سوق باتنة، بسكرة .سوق خنشلة، سوق بريكة، سوق مروانة، بالإضافة إلى سوق الخروب على مستوى الشرق الجزائري وبعض الأسواق الأخرى، وكانت وكانت أهم المواد المعروضة في هذه الأسواق وسائل الفلاحة وأواني الفخار، والأصباغ والحبوب، الأنعام، الملح، الجلود، التمور، الأصواف والحصر ..... .

وكانت هذه الأسواق تعج بمختلف المنتوجات الوطنية، وكان هناك تعامل بين المناطق، لكن بمجرد الاستيلاء على الأراضي وتدفق الإنتاج الأوربي سارع الخراب إلى الاقتصاد الوطني، وأصبحت الأسعار الجديدة لا تعوض حتى الخسائر، كما أدى الجفاف وسنوات القحط المتتالية إلى حدوث أزمات عرفتها خلال العهد الاستعماري المظلم[1] .

وعندما تم إخضاع الصحراء من قبل الاستعمار الفرنسي والسيطرة على الطرق التجارية، ونقاط المياه، حل محل القوافل العربات التي توازي السكك الحديدية، والشاحنات وقد حققت الوسائل الحديثة ربحا للاستعمار، لكنها لم تتمكن من تعويض القوافل التجارية وتحولت هذه الوسائل لقمع الثورة ومطاردة الأهالي ومصادرة جميع أموالهم .وتم القضاء على أهم مورد اقتصادي [2].

1- عبد الله الشافعي، ثورة الاوراس 1916م، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر، 1985م-1986م، ص66.

2- المرجع نفسه، ص 61.

المطلب الثاني : التحكم في التجارة الخارجية

بعد سيطرة الفرنسيين على السوق الداخلية ومجمل نشاطات التجارة في الجزائر .وتصدير رؤوس أموال الجزائريين الفائضة من التجارة وأرباحها إلى فرنسا ولقد بدأو بتنفيذ هدفهم وذلك بالسيطرة على السوق الداخلية الجزائرية عن طريق إصدار القوانين التي وجدت الجزائر مع فرنسا جمركيا، وعزلت الجزائر تجاريا وجعلت الجزائر سوقا ومرتعا للشركات الفرنسية مع احتكار النقل البحري في ظل هذا تحقق الهدف الثاني وهو "تصدير رؤوس الأموال" بشكل تلقائي وبسبب عجز الميزان التجاري الجزائري احتكرت فرنسا السوق الجزائرية، فضلا عن التلاعب بقيمة النقد، وقلت صادرات الجزائر إلى خارج بلاد الفرانك .

وارتبطت بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في تلك المنطقة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا ف حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه في مقابل عدم وجود ما يعوض هذا العجز من عائدات أخرى [1]،ثم تم ضرب الموانئ الجزائرية التي أدت تعطيل المواصلات بين فرنسا والجزائر،وما تبقى من البواخر التجارية تم تخصيصه لنقل المجندين والمواد الأساسية للمحاربين في الجهة الأوربية .وفعلا فقد تدهور حجم المبادلات الاقتصادية خاصة في مادة الفحم الحجري .وهو ما دفع المعمرين والشركات الاستعمارية في الجزائر إلى استغلال الأخشاب الجزائرية لتعويض واردات الفحم من فرنسا إلى الجزائر سنة 1908-1916م من (16920000طن) إلى (757500طن) أي 67% وكان لركود الحياة الاقتصادية أثر كبير على ركود الحياة الاقتصادية [2].

1 مسعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830م-1956م ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال، جامعة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلد 4، العدد3، ص 226م.

2 عبد الله الشافعي، ثورة الاوراس 1916م، الرجع السابق، ص620.

ويمكن الإشارة هنا أن نوعية الصادرات والواردات توضع لنا بشكل جلي النظام الاقتصادي علاوة على ذلك سيطرت فرنسا التامة، على المواد الأولية وتوجيهها صوبها وتحويل الجزائر إلى سوق داخلية[1]، والملاحظ أن الصادرات نحو فرنسا قد ارتفعت لكن الواردات ارتفعت أكثر فقد انتقل مجمل الصادرات والواردات من 365 مليون فرنك (متوسط سنوات 1871م-1875م) إلى حوالي المليار فرنك سنة 1912م، أما الواردات الفرنسية قد بلغت 560 مليونا .هكذا ارتفعت نسبة فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية بحيث أصبحت تمثل سنة 1912م 80% مع تزايد المستمر في عجز الميزان التجاري الجزائري لصالح فرنسا[2]، وصادرات الجزائر طغت عليها الجانب الزراعي قد بلغت المنتجات الزراعية ما قيمته 383831000 فرنك، أي ما يعادل 85% من قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا والملاحظ هنا احتكار فرنسا للصادرات الجزائرية من الإنتاج إلى وسائل النقل البرية[3]، تميزت التبعية في الميزان التجاري برجحان المبادلات الجزائر الخارجية مع فرنسا من جهة، وبالمستوى العالي في العجز البنيوي للميزان التجاري الجزائري من جهة أخرى، فصادرات الجزائرية نحو فرنسا اعتمدت أساسا على الخمور والحبوب والحوامض والفلين والحلفة والحديد الخام والفوسفات، وبالإجمال فإن الاقتصاد الجزائري تحكمت فيه فرنسا التي كان يوجد فيها مركز القرارات الكبرى المتعلقة بالاستثمارات والإنتاج والمبادلات[4] .

والملاحظ أن فرنسا قد احكمت قبضتها على الاقتصاد الجزائري بقطاعاته الثلاث(زراعة تجارة، صناعة)، فقد استغلت كل الخيرات لصالحها وجعلت الجزائر المورد الأساسي للمواد الخام المتعلقة بالصناعة الفرنسية وكل هذا أثر سلباً على الوضع

1 نفس، ص227.

2 عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص120.

3 عبد الرحمن زراقي، التجارة الجزائر الخاريجية، مرجع سابق، ص20.

4 عبد الرحمن زراقي، التجارة الجزائر الخاريجية، مرجع سابق، ص21.

الاقتصادي لسكان الجزائر فانتشرت الأمراض والاوبئة وازداد الوضع سوءا فأصبح جل السكان عمال بالسخرة ومبالغ زهيد عند الكولون للتوفير لقمة العيش، وانتشر الفقر والجهد وارتفعت نسبة الوفيات، في حين كان المستوطنين يعيشون في رخاء والرفاهية

خاتمة

خاتمة :

وفي الأخير توصلت الى مجموعة من النقاط وقد جئت لكم بما تيسر إعداده وتهيأ بإرادة الله ،أسأل الله أن ينفع به القارئ كما انتفعت به أنا وقبل طي صفحات بحثي لابد في الختام أن أشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها بعد رحلة هذه:

- منذ أن إحتلت فرنسا الجزائر 1830م وهي تعمل على ترسيخ دعائم وجودها من خلال السيطرة الواسعة على البلاد عسكريا ومدنيا وخاصة اقتصاديا فقد شجعت الهجرة وجلبت أعداد لا تحصى من المستوطنين ومصادرة الأراضي بهدف تفكيك الروابط الاجتماعية لأن الأرض كانت تستغل جماعيا
- ازدياد مطالبة المعمرين بالإدماج بعد سقوط الجمهورية الثانية والعمل على إنهاء كل محاولات التي كانت تظهر من حين لآخر من أجل حماية الجزائريين
- إصدار القوانين والمراسيم الاستعمارية التي تتيح استغلال الأراضي بسبب مشاركة أصحابها .
- لقد مكن قانون 1873م من تغيير وجه الريف الجزائري تغيرا جذريا وفتح المجال أمام المعمرين للاستيلاء على أراضي الجزائريين وتحويلهم إلى خماسين وأجراء
- فرض ضرائب وغرامات باهظة على الجزائريين منها الضريبة العربية والعشور والزكاة ... إلخ بهدف إرهاقهم ماديا وهذا ما زاد وضعهم سوءا
- عدم اكتفاء المعمر بقانون مصادرة الأراضي فقط بل مست هذه القوانين حتى الغابات وأصبح لا يحق للجزائر استغلال غاباتهم إلا بأوامر فرنسية
- الجزائر بلد زراعي هذه حقيقة قديمة لا تحتاج إلى دعم لكن الاستعمار الفرنسي تظاهر بأنه هو من استصلح الأراضي متناسيا ما تزخر به الجزائر من خيرات فقد كانت تنتج الحبوب خاصة القمح والشعير لكن الاستعمار حولها من منتج للحبوب إلى بلد مستورد لها بسبب استغلال الأراضي التي تزرع الحبوب .

- ازدهرت في الجزائر زراعة الكروم بفعل تخريب الفيلوكسيرا للكروم الفرنسية في فرنسا الشيء الذي سمح بإنتقال رؤس الأموال الفرنسية الى الجزائر وازدياد النشاط المصرفي، وبالتالي سيطرت على الفلاحة الجزائرية واصبحت في يد الرأسمالين وتحولت الجزائر الى مستعمرة لا يستفيد مها سوى الكولون .
- السيطرة على الزراعة لم يوقف المستعمر عند حده بل واصل عملية القمع وذلك بالبحث والتنقيب عن المواد الأولية وسيطر على العديد من المعادن الحديد والفوسفات الرصاص الزنك وأصبح يصدر الفائض الى الدول الصديقة معه ومن جهة اخرى فقد قضى على الصناعة التقليدية والاسلحة ومصانع البارود وضاعف كمية المواد المنجمية المستخرجة.
- استغلال العمال بشكل كبير، حيث كانوا يعملون لوقت طويل وبأجر زهيد بعكس المعمرين اللذين كانوا يحصلون على أجر عالي وساعات عمل قليلة.
- وفاة عدد معتبر من العمال بسبب الامراض وسوء التغذية والعمل الشاق.
- بقدر ما انهك المستعمر الصناعة والزراعة فقد خنق التجارة بشقيها الداخلي والخارجي وسيطر عليها، وأصبحت كل العمليات التوريد والتصدير بيد فرنسا.
- ارتفاع صادرات الجزائر فيما يخص الكروم والمواد المنجمية وازدادت واردتها من الحبوب بسبب تقليص مساحة زراعتها

الملاحق

الملاحق:

الملحق : رقم 1

بيع العقارات الريفية من 1877- 1898

السنوات	مبيعات الجزائريين للأوربيين	مبيعات الأوربيين للجزائريين	الأرصدة
1877	22194	2520	-19674
1878	11288	2848	-8449
1879	18129	4164	-13965
1880	40143	2917	-37226
1881	54184	1171	-53015
1882	29093	2465	-16628
1883	64375	3951	-60424
1884	32713	3705	-29008
1885	21997	1612	-20385
1886	21557	5037	-16520
1887	13404	5013	-8391
1888	15576	5073	-10503
1889	13641	25234	-11593
1890	19683	6463	-13220

−2946	10458	130404	1891
−8976	8869	17806	1892
−26676	5423	32102	1893
−18072	5061	23133	1894
−15646	6250	21796	1895
−12024	6619	18643	1896
−25091	6381	31472	1897
−17289	10140	27429	1898
432388	131174	563762	

المصدر : م لينود – نشرة حول الملكية العقارية بالجزائر ، الجزائر 1900.

الملحق : رقم 2

الفترة الزمنية	مساحة الأراضي التي انتقلت للأوربيين (الوحدة، الهكتار)	مساحة الأراضي التي اشتراها الفلاحون الجزائريون من الكولون(الوحدة، الهكتار)	الفارق
1898-1877	563762	131374	432388-
1904-1899	125688	81709	43979-
الجزائر	13631	17766	4135+
وهران	77547	15956	61591-
قسنطينة	34509	47986	13477+
المجموع	689450	231083	476368

المصدر pene arrus léau en algérie 1830-1692. op.41985

الملحق : رقم 3

الصنف	العدد وعامل
رؤساء العامل المراقبون	97
العالم اليدويون(الرجال)	49
المشرفون وسوق العربات	12587
العاملات اليدويات	4559
العاملات اليدويون شباب	1276
اقل من 15 سنة	1683
العاملات صغيرا سنة	244
العاملات صغيرات سنة	
المجموع	20.495

المصدر: شوقي الطيب ،دراسات في تاريخ الجزائر خلال الفرنسيين ،الثامن عشر والتاسع عشر ،المرجع السابق ،ص225.

الملحق : رقم 4 تطور زراعة الكروم1875

السنة	المساحة	الاستنتاج
1875م	16 الف هكتار	200 مليون
1888م	103 الف هكتار	2.8 مليون
1914م	180 الف هكتار	6.2 مليون

المصدر عمراوي أحميدة وآخرون ،آثار السلبية الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري(1830م-1954م) ،المرجع السابق ،ص60.

الملحق : رقم 5

جدول يوضح تربية المواشي لسنة 1875 و 1881									
السنة	غنم	حمير	الصوف	القمح	تمر وفواكه	جياد	بغال	بقر	ماعز
1875	1325	230	3100	2380	8500	82	1163	198	3280
1881	606	98	95	1250	2150	11	283	606	3673

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1-العنتري صالح، مجاعات قسنطينة تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

2-فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر جال، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2005م.

قائمة المراجع:

1-أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا، 1871م-1919م، تر : حاج المسعود، ابكلي، جزء 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م .

2- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر : من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ت (جمال فاطمي وآخرون، مج 2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م.

3-آجيرون شارل روبير، الجزائر والمسلمون وفرنسا(1871-1919) ترجمة حاج مسعود، ج2 دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

4-اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م.

5-الاشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع، تر: عنيفي بن عيسى دار القصبة الجزائر، 2007م.

6- باشا محمد محمود، الاستيلاء على ايالة الجزائر وذريعة المروحة، تر:عزيز نعمان، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2005م.

7-براهيمي عبد الحميد، في اصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم 1958م-1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

8-بلاح بشير ومنور العربي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
9-بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008م.
10-بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر : دار المعاصرة للنشر والتوزيع، د. ط الجزائر، 2009م.
11-بن اشنهوا عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر في عامي 1830-1962"نزيمة نخية من الاساتذة ش، و، ن، ت، الجزائر، 1979 .
12-بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1 ، وزارة المجاهدين.
13- بن داهة عدة: أبعاد الشريعات العقارية بالجزائر وفي ضوء قانون 1887/04/28 و 1897/02/16، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر أيام الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد في 20-21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
14-بن عدة داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.
15-بهلول حسن، محمد بلقاسم، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، م و ك، الجزائر، 1984م.
16-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والنهاية 1862، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997م.
17-بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
18- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2007م.

19- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981م.

20- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستغياب والادماج في الجزائر، 1830-1962، ترجمة عبد السلام العزيزي، اشراف ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر.

21- خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار العرب، وهران، 2006م.

22- دحماني توفيق الضرائب في الجزائر(1792م -1865م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره، تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، الجزائر، 2007م/2008م.

23- دو طوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم، ابراهيم صحراوي، المعهد العالي العربي للنشر، الجزائر، 2008م.

24- زبير سيف الاسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988م.

25- زراقي عبد الرحمن، تجارة الجزائر الخاريجية، ش،و،ت،ث،الجزائر، د ت .

26- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصره 1830م-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م .

27- زوزو عبد الحميد، ثورة الاوراس، 1879، م و ك، الجزائر، 1986م.

28- سعد الله أبو القاسم، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، الجزء 2، دار البصائر الجزائر،2007م .

29- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير، 1830- 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

30- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر، منطلقات وآفاق مقربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغب الاسلامي، الطبعة الأولى، 2000، ص 25.

31- سعيدوني نصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، الطبعة 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000م.

32- الشافعي عبد الله، ثورة الاوراس 1916م، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر، 1985م-1986م.

33- شالر، لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية، تحقيق وتعريب محمد العربي زبيري.

34- شنتوفي الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين 18 و19 تر :اوذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية، 2015م .

35- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، 1830م-1930م، د، و، م، ج، 1991م.

36- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 : ت عبد الله جوزيف، ط1 دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983م.

37- عمراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدرامات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

38- عمراوي احميدة واخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844، 196....، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

39- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2002م.

40- غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخليفات والأبعاد من منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين .
41- فرانسيس جونسون كوليت، الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، منشورات ثاله، الجزائر، 2014م.
42- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسي (4 ق،م – 1962م)، دار العلوم، عنابة.
43- قداش محفوظ وصاري الجلالي: الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900-1954) الطريقة الإصلاحية والطريقة الثورية، ت عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987م.
44- محمد السعيد عقبة، السياسة الاستعمارية في الجزائر 1870م -1900م والمؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسألة المؤجلة، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة بسكرة، 16-17 نوفمبر، 2011م.
45- المدني احمد توفيق هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
46- مزيان سعيدي، السياسة الاستعمارية الفرنسية لمنطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م- 1914م)، ج 2، ط1، 2010م.
47- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007م.

الرسائل الجامعية والمذكرات:

1-محياوي رحيم، الاستيطان والتوطيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2006م.
2-رواحنة عبد الحكيم، السامية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م-1916م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تاريخ حديث ومعاصر جامعة باتنة، 2014/2013م.

3-عسول صالح، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956م -1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلوم الآثار جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

قائمة المراجع بالغة الاجنبية:

Chales robert ageron hustoir de lalgerie contenporaine 3 (1871-1954) ,pue , paris1979.

AGIRON CH-R) les algeriens musulmans et la France tone I paris pue .

أنظر:eauconanosseM.liveredor de lalgerie t.l.biographies challaniel et cie edition .paris.1889.

G.G.A : conseil superieur de gouve-mement. Session de novembere – decembre 1884.

CH .R.AGERON , PALITI gaesvolonia lsan maghneb.p.u.e paris .1972 .

julien charles andres : histoir de lalgerie cortenporine. Conquête et colonuation ,paris 1964.

المقالات والدوريات :

1- مسعد اسامة صاحب منعم، الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830م-1956م ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال، جامعة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلد 4، العدد3.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1-العنتري صالح، مجاعات قسنطينة تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

2-فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر جال، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2005م.

قائمة المراجع:

1-أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا، 1871م-1919م، تر : حاج المسعود، ابكلي، جزء 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م .

2- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر : من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ت (جمال فاطمي وآخرون، مج 2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م.

3-آجيرون شارل روبير، الجزائر والمسلمون وفرنسا(1871-1919) ترجمة حاج مسعود، ج2 دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

4-اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م.

5-الاشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع، تر: عنيفي بن عيسى دار القصبة الجزائر، 2007م.

6- باشا محمد محمود، الاستيلاء على ايالة الجزائر وذريعة المروحة، تر:عزيز نعمان، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2005م.

7-براهيمي عبد الحميد، في اصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم 1958م-1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

8-بلاح بشير ومنور العربي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
9-بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008م.
10-بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر : دار المعاصرة للنشر والتوزيع، د. ط الجزائر، 2009م.
11-بن اشنهوا عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر في عامي 1830-1962"نزيمة نخية من الاساتذة ش، و، ن، ت، الجزائر، 1979 .
12-بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1 ، وزارة المجاهدين.
13- بن داهة عدة: أبعاد الشريعات العقارية بالجزائر وفي ضوء قانون 1887/04/28 و 1897/02/16، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر أيام الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد في 20-21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
14-بن عدة داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.
15-بهلول حسن، محمد بلقاسم، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، م و ك، الجزائر، 1984م.
16-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والنهاية 1862، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997م.
17-بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
18- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2007م.

19- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981م.

20- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستغياب والادماج في الجزائر، 1830-1962، ترجمة عبد السلام العزيزي، اشراف ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر.

21- خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار العرب، وهران، 2006م.

22- دحماني توفيق الضرائب في الجزائر(1792م -1865م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره، تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، الجزائر، 2007م/2008م.

23- دو طوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم، ابراهيم صحراوي، المعهد العالي العربي للنشر، الجزائر، 2008م.

24- زبير سيف الاسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988م.

25- زراقي عبد الرحمن، تجارة الجزائر الخاريجية، ش،و،ت،ث،الجزائر، د ت .

26- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصره 1830م-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م .

27- زوزو عبد الحميد، ثورة الاوراس، 1879، م و ك، الجزائر، 1986م.

28- سعد الله أبو القاسم، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، الجزء 2، دار البصائر الجزائر،2007م .

29- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير، 1830- 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

30- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر، منطلقات وآفاق مقربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغب الاسلامي، الطبعة الأولى، 2000، ص 25.

31- سعيدوني نصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، الطبعة 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000م.

32- الشافعي عبد الله، ثورة الاوراس 1916م، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر، 1985م-1986م.

33- شالر، لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية، تحقيق وتعريب محمد العربي زبيري.

34- شنتوفي الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين 18 و19 تر :اوذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية، 2015م .

35- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، 1830م-1930م، د، و، م، ج، 1991م.

36- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 : ت عبد الله جوزيف، ط1 دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983م.

37- عمراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدرامات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

38- عمراوي احميدة واخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844، 196....، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

39- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2002م.

40- غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخليفات والأبعاد من منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين .
41- فرانسيس جونسون كوليت، الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، منشورات ثاله، الجزائر، 2014م.
42- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر منذ عهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسي (4 ق،م – 1962م)، دار العلوم، عنابة.
43- قداش محفوظ وصاري الجلالي: الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900-1954) الطريقة الإصلاحية والطريقة الثورية، ت عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987م.
44- محمد السعيد عقبة، السياسة الاستعمارية في الجزائر 1870م -1900م والمؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسألة المؤجلة، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة بسكرة، 16-17 نوفمبر، 2011م.
45- المدني احمد توفيق هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
46- مزيان سعيدي، السياسة الاستعمارية الفرنسية لمنطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م- 1914م)، ج 2، ط1، 2010م.
47- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007م.

الرسائل الجامعية والمذكرات:

1-محياوي رحيم، الاستيطان والتوطيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2006م.
2-رواحنة عبد الحكيم، السامية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م-1916م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تاريخ حديث ومعاصر جامعة باتنة، 2014/2013م.

3-عسول صالح، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956م -1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلوم الآثار جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

قائمة المراجع بالغة الاجنبية:

Chales robert ageron hustoir de lalgerie contenporaine 3 (1871-1954) ,pue , paris1979.

AGIRON CH-R) les algeriens musulmans et la France tone I paris pue .

أنظر:eauconanosseM.liveredor de lalgerie t.l.biographies challaniel et cie edition .paris.1889.

G.G.A : conseil superieur de gouve-mement. Session de novembere – decembre 1884.

CH .R.AGERON , PALITI gaesvolonia lsan maghneb.p.u.e paris .1972 .

julien charles andres : histoir de lalgerie cortenporine. Conquête et colonuation ,paris 1964.

المقالات والدوريات :

1- مسعد اسامة صاحب منعم، الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830م-1956م ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال، جامعة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلد 4، العدد3.

فهرس المحتويات

قائمة الموضوعات	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
مقدمة	أ – و
مدخل (توطئة) :أوضاع الجزائر الاقتصادية قبل 1870م	**8- 12**
الفصل الأول : مظاهر التسلط الإستعماري الإقتصادي 1870-1916	
المبحث الأول: القوانين الجائرة	**14**
المطلب الأول: قوانين مصادرة الأراضي	**14**
المطلب الثاني: القوانين الغابية	**16**
المبحث الثاني: الضرائب	**18**
المطلب الأول: الضريبة العربية	**18**
المطلب الثاني: الضرائب الأخرى	**18**
المبحث الثالث: مصادرة الأراضي	**22**
المطلب الأول: البيع بالمزاد العلني و التراضي	**22**
المطلب الثاني: منح الأراضي	**24**
الفصل الثاني: التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد نقدي و دمج الجزائر بفرنسا إقتصاديا	
المبحث الأول : السيطرة على الزراعة	**30**
المطلب الأول: التحكم في الثروة النباتية	**31**
المطلب الثاني: التحكم في الثروة الحيوانية	**35**
المبحث الثاني : السيطرة على الصناعة	**37**
المطلب الأول: القضاء على الصناعة التقليدية	**37**

المطلب الثاني: الإستحواذ على الصناعة الإستخراجية (المعادن)	**39**
المبحث الثالث : السيطرة على التجارة	**45**
المطلب الأول: التحكم في التجارة الداخلية	**45**
المطلب الثاني: التحكم في التجارة الخارجية	**46**
خاتمة	**50**
الملاحق	**53**
المصادر والمراجع	**60**

بحمد الله تم